بسم الله الرحمن الرحيم

ندوة صحفية للرد
على ادعاءات رئيس الحكومة
بخصوص
" 10 سنوات من التعطيل التنموي"

حزب العدالة والتنمية
ⵓⵔⵖⴰⵡ ⵏ ⵜⵓⵣⵣⴰⵏⵜ ⴰ ⵜⵓⵎⵏⵜ
Parti de la Justice et du Développement

الأربعاء فاتح ربيع الأول 1444هـ الموافق لـ 28 شتنبر 2022م

سياق الندوة الصحفية

- ادعاءات رئيس الحكومة يوم 09 شتنبر الجاري أمام شبيبة حزبه بأكادير: "أن المغاربة صبروا وتحملوا **عشر سنوات من التعطيل التنموي**، ولهذا فحكومته وأغلبيته لم تضيع الزمن التنموي وانطلقت في مباشرة تنفيذ برنامجها الحكومي."
- ادعاءات رئيس الحكومة يوم 26 يوليوز الماضي في الجلسة الافتتاحية للملتقى الدولي حول الحماية الاجتماعية بالصخيرات بأن "**الحكومة عندما تم تنصيبها، لم تجد سوى القانون الإطار لتنزيل هذا الورش الملكي، وفي ظرف بضع أشهر، صادقت الحكومة على 22 مرسوم لفتح باب الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية أمام 11 مليون مغربي ومغربية من العمال غير الأجراء.**"

المحور 1	الوضعية عند بداية تجربة العدالة والتنمية
المحور 2	إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى المعطلة والمنتظرة
المحور 3	تطوير ملحوظ لبرامج ومؤشرات التدبير المالي والتنمية الاقتصادية
المحور 4	تطوير ملحوظ لبرامج ومؤشرات التماسك الاجتماعي والمجالي
المحور 5	الوضعية بعد 10 سنوات من تدبير العدالة والتنمية

ملاحظات منهجية لابد من التذكير بها، كما سبق التذكير بها والتأكيد عليها عدة مرات:

- هذه الحصيلة تتضمن **برامج تمت بلورتها بتوجيهات وتعليمات ملكية سامية**، سهرت الحكومة على تنفيذها.
- هذه الحصيلة تتضمن إصلاحات وبرامج وإجراءات تحملت الحكومة كاملة مسؤوليتها في القيام بها.
- هذه الحصيلة تتضمن إصلاحات وبرامج جديدة وأخرى هي استكمال وتسريع لبرامج أطلقتها الحكومات سابقة.
- هذه الحصيلة هي حصيلة عمل الحكومتين السابقتين، بكل مكوناتها، تحت سلطة رئيس الحكومة.

المحور 1 الوضعية عند بداية تجربة العدالة والتنمية

السياق العام والوضعية سنة 2012

المحور1

1. سياق استثنائي مضطرب جسده انبعاث حراك شعبي قوي في مختلف بلدان المنطقة جسد إرادة الشعوب في مناهضة الفساد والاستبداد والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة.
2. بروز حركة 20 فبراير في المغرب و انطلاق واستمرار الاحتجاجات والتظاهرات بمختلف ربوع المملكة.
3. المبادرة الاستباقية والشجاعة التي جسدها الخطاب التاريخي لجلالة الملك في 9 مارس 2011، واعتماد دستور جديد في يوليوز 2011 وإجراء انتخابات تشريعية في 25 نونبر من نفس السنة.
4. حزب العدالة والتنمية يقف آنذاك موقفه المعروف المسؤول والمتوازن تحت شعار "الإصلاح في إطار الاستقرار".
5. تبوأ حزب العدالة والتنمية للمرتبة الأولى في هذه الانتخابات بحصوله على 107 مقعدا بمجلس النواب وتكليف أمينه العام آنذاك الأستاذ عبد الاله ابن كيران بتشكيل الحكومة بتاريخ 29 نونبر 2011 وتعيين الحكومة بتاريخ 03 يناير 2012.

المحور1

السياق العام والوضعية سنة 2012

6. تشكلت الحكومة في ظل ظروف وأوضاع صعبة مطبوعة بحركة مستمرة للاحتجاج طيلة سنة 2011 وبداية سنة 2012.

7. تنامي حالات احتلال الملك العمومي وتوسع حركة الإضرابات القطاعية العشوائية والمتكررة في مجالات حيوية، مثل المستشفيات والمدارس والمحاكم والجماعات المحلية، مما أدى إلى تعطيل خدمات ومرافق عمومية أساسية، وإلى تأخير مصالح المواطنين بشكل حاد وإضعاف ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

8. ظهور حالة من التوجس إزاء المستقبل والتشكيك من قبل البعض في قدرة التجربة الحكومية الجديدة على استعادة المبادرة والمساهمة في صيانة هيبة الدولة وتدعيم الثقة في مسار الإصلاح في إطار الاستقرار.

9. على الصعيد الاقتصادي، عرفت الوضعية اختلالات كبيرة للتوازنات الماكرو-اقتصادية، حيث جاوز عجز الميزانية 7 %من الناتج الداخلي الخام وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات وناهز 10 %من الناتج الداخلي الخام وتدهور مستوى الاحتياطيات من العملة الصعبة.

السياق العام والوضعية سنة 2016

المحور1

1. نتائج الانتخابات الترابية ليوم 4 شتنبر 2015 والانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016: تجديد الثقة بقوة في حزب العدالة والتنمية وفي تجربته المتميزة في قيادة الحكومة والشأن العام: أكثر من 5000 مستشار ومستشارة، رئاسة جهتين ورئاسة أكثر من 200 جماعة و إقليم، ضمنها كل الجماعات ذات نظام المقاطعات، و126 نائبا برلمانيا و 16 مستشارا برلمانيا.
2. "البلوكاج" الشهير بين 10 أكتوبر 2016 تاريخ تكليف الأستاذ عبد الاله بن كيران بتشكيل الحكومة و16 مارس 2017 تاريخ تكليف الدكتور سعد الدين العثماني بتشكيل الحكومة، التي عينها جلالة الملك يوم 5 أبريل 2017.
3. تعطيل تشكيل الحكومة إلى ما يزيد عن 5 أشهر من الشروط المجحفة والمعطلة والمفاوضات المعثرة والعسيرة.

المحور 2

إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى المعطلة والمنتظرة

حزب العدالة والتنمية
ⵕⴰⵎⴰⵔ ⵏ ⵜⵓⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵜⵓⵎⵎⴰⵏⵜ
Parti de la Justice et du Développement

المحور 2

إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى المعطلة و المنتظرة

1. إصلاح منظومة المقاصة
2. إصلاح أنظمة التقاعد
3. إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
4. تفعيل وتمويل الجهوية المتقدمة

إصلاح منظومة المقاصة

1

انتقلت نفقات الدعم من 7,9 مليار درهم سنة 2004، إلى 56 مليار درهم سنة 2012، ضمنها 48 مليار درهم لدعم المواد النفطية.

تفاقم عجز ميزانية الدولة من 2,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009 إلى أكثر من 7% سنة 2012.

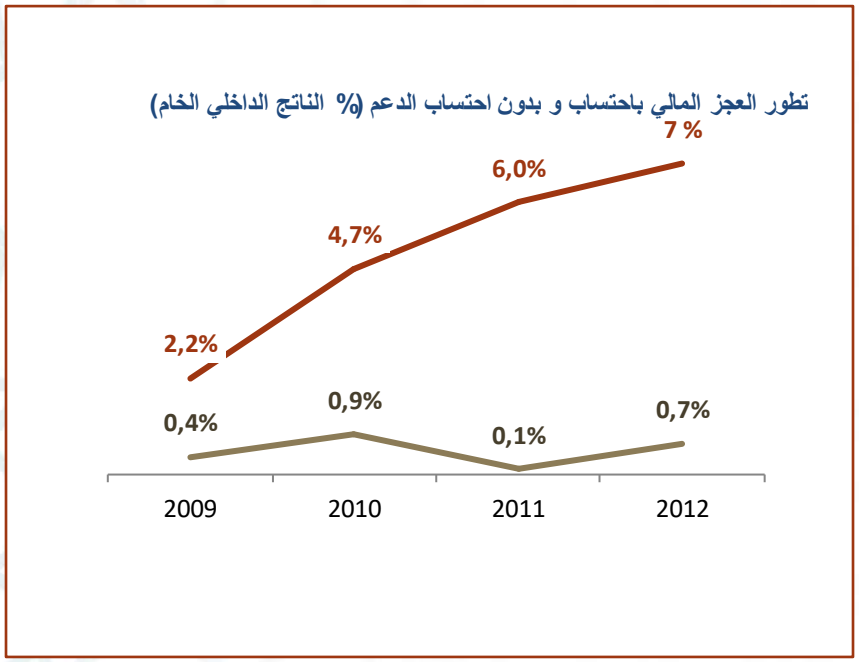

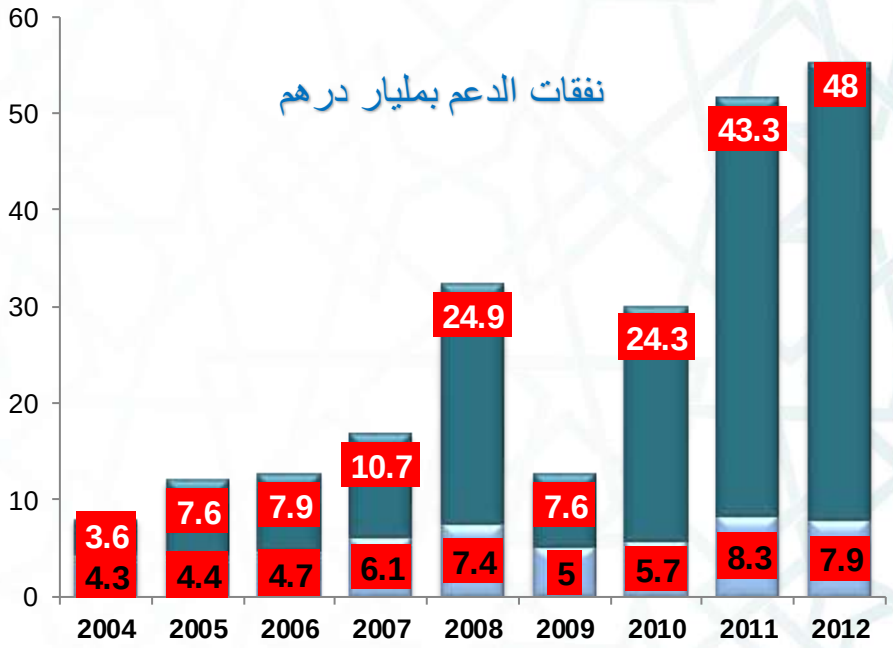

إصلاح منظومة المقاصة

1

الأهداف

- إرساء الحكامة الجيدة والقطع النهائي مع الريع النفطي
- إنهاء الفوارق الكبيرة في الاستفادة من منظومة المقاصة
- استعادة وضبط التوازنات الماكرو اقتصادية
- توفير التمويلات اللازمة للاستثمار العمومي والسياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية

إصلاح منظومة المقاصة

1

إرساء الحكامة الجيدة والقطع النهائي مع الريع النفطي

إصلاح منظومة المقاصة

فقرات من تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول منظومة المقاصة بالمغرب يناير 2014

خلاصات التشخيص

المرتكزات: صفحة 89

516. ويترتب عن ثقل تكاليف المقاصة مضاعفات **تزيد من هشاشة الإطار الماكرو اقتصادي وتقلص من هامش الميزانية خاصة في مجال الاستثمار**. كما **تشكل مخاطر على النمو الاقتصادي والتشغيل**.

517. وهكذا، تؤدي تكاليف المقاصة إلى **تفاقم عجز الميزانية والميزان التجاري والحسابات الخارجية**.

الحكامة: صفحة 90

530. ويقدم صندوق المقاصة الدعم لشراء المواد البترولية وليس للاستهلاكات الحقيقية. ولا يتوفر على نظام للمعلومات يمكن من مقارنة الكميات المستوردة مع تلك التي تم نقلها وضبط التسديدات المرجعة على الفاتورات والمتعلقة بحالات إرجاع المواد المقتناة سابقا.

531. لا يتوفر صندوق المقاصة على سلطة النظر في اختيار الممونين وفي أثمان الشراء. كما **لا يقوم بشكل كاف بعمليات المراقبة على الفاعلين المستفيدين من هذه الإعانات.**

532. ويستوجب الاندماج الكبير المسجل لدى الفاعلين المرابطين بصندوق المقاصة من هذا الأخير تطوير تقنيات لإعمال مراقبات ناجعة وفعالية نظرا على وجه الخصوص، لنظام الفوترة داخل مجموعة الشركات المتعاملة.

553. لا يتوفر صندوق المقاصة على قاعدة للمعطيات حول شركائه على مستوى المعاملات المالية الأساسية كالحسابات السنوية وتقارير مدققي الحسابات لهؤلاء المتعاملين رغم عددهم المحدود.

إصلاح منظومة المقاصة

1

إنهاء الفوارق الكبيرة في الاستفادة من المنظومة

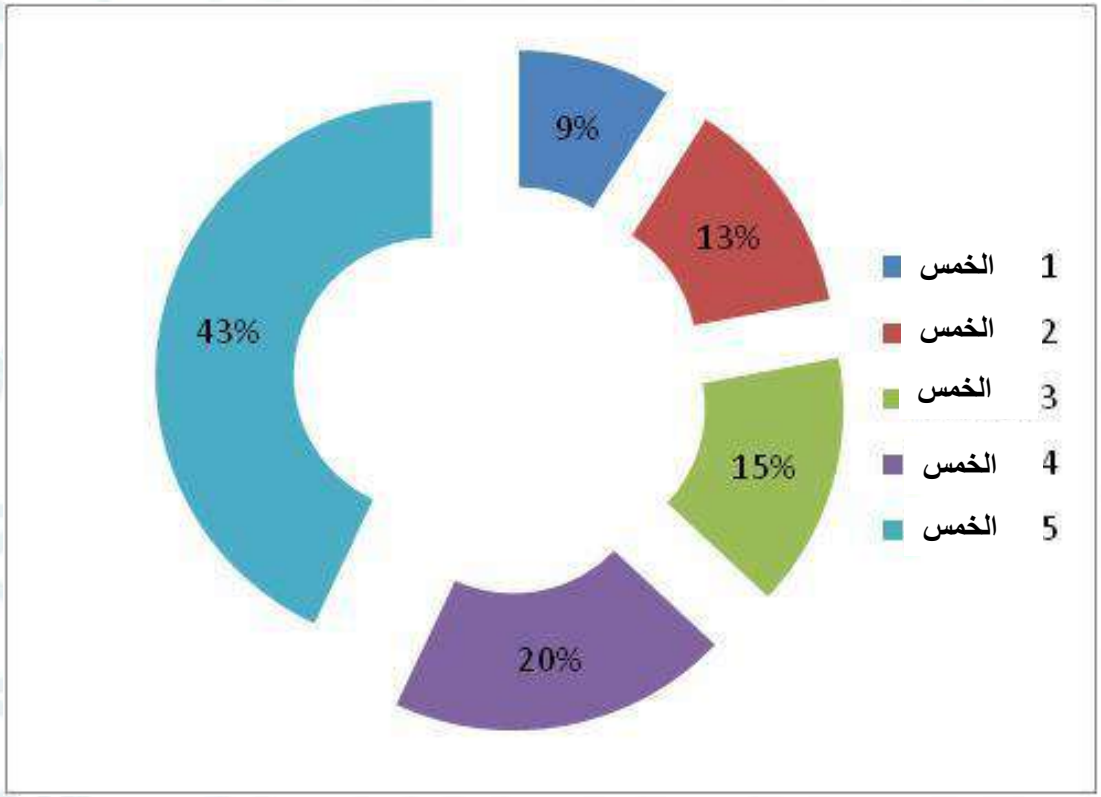

إنهاء الفوارق في الاستفادة من المنظومة:

- 20 في المئة من الأسر الأكثر فقرا تستفيد من 9 في المئة فقط من نفقات الدعم.
- 20 في المئة من الأسر الميسورة تستفيد من 43 في المئة من نفقات الدعم.

إصلاح منظومة المقاصة

1

الأهداف

- إرساء الحكامة الجيدة والقطع النهائي مع الريع النفطي
- إنهاء الفوارق الكبيرة في الاستفادة من منظومة المقاصة
- استعادة وضبط التوازنات الماكرو اقتصادية
- توفير التمويلات اللازمة للاستثمار العمومي والسياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية

موضوع المحورين الثالث و**الرابع** من هذا العرض

إصلاح منظومة المقاصة

1

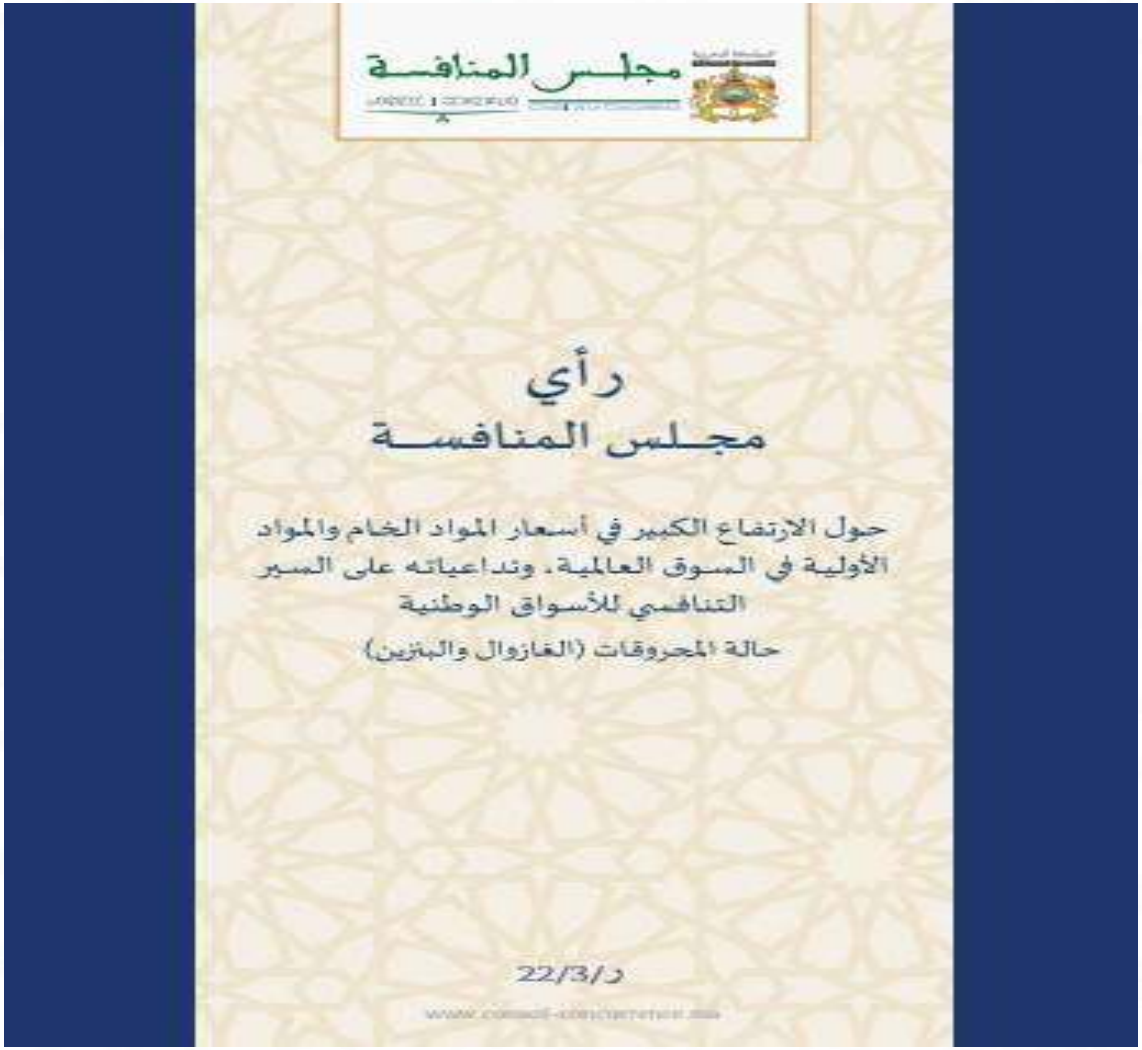

سادسا: خلاصات وتوصيات

1. خلاصات

أ. سوق جد مؤطرة بمقتضيات تنظيمية متجاوزة على الرغم من تحرير أسعار بيع الغازوال والبنزين في السوق الوطنية

ب. سوق تعتمد كليا على الواردات الخارجية والتي تتزايد أحجامها باستمرار

ت. نسبة تركيز عالية في أسواق الاستيراد والتخزين والذي يظل مستواه بشكل عام أقل من السقف المنصوص عليه في المقتضيات التنظيمية

ث. تسجيل نمو قوي في شبكة توزيع الغازوال والبنزين ومستوى تركيز عال في سوق توزيع هذه المنتجات

ج. ارتفاع حاد في عروض الأسعار العالمية للنفط والمنتجات المكررة (الغازوال والبنزين) منذ بداية النصف الثاني من سنة 2021

خ. تراجع مستوى الترابط بين أسعار برميل النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية خلال سنتي 2020 و2021 والأشهر الأربعة الأولى من سنة 2022

ح. علاقة ترابطية قوية بين أسعار برميل النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة وأسعار البيع في السوق الوطنية خلال سنتي 2018 و2019

سادسا: خلاصات وتوصيات

1. خلاصات

د. انعكاس فوري للزيادات في عروض الأسعار على الصعيد العالمي ومؤجل زمنيا في حالة انخفاضها

ذ. بنية سعر بيع مكونة أساسا من أسعار شراء الغازوال والبنزين على الصعيد العالمي والضرائب المستخلصة من طرف الدولة

ر. مكون جبائي لسعر الغازوال والبنزين يتقلص بالموازاة مع ارتفاع أسعارهما عالميا

ز. هامش ربح خام من التوزيع متقلب للغاية مع وزن منخفض نسبيا في تكوين سعر البيع في مضخة الوقود

س. مستوى مرتفع من هوامش الربح الخام الخاصة بالتوزيع سنتي 2020 و2021 بالتزامن مع تهاوي أسعار النفط الخام وعروض أسعار المنتجات المكررة على الصعيد العالمي

ش. مستوى هامش ربح صافي (الغازوال والبنزين) يتأرجح ما بين 0,07 درهم للتر كحد أدنى و0,68 درهم للتر كحد أقصى خلال الفترة المعنية (2018 - 2021)

ص. نشاط توزيع المحروقات مربح بالنظر لنسب المردودية المالية المرتفعة للغاية التي يمكن اكتسابها منه

إصلاح منظومة المقاصة

1

2. التوصيات

أ. منح الأولوية لإعادة النظر، بصفة استعجالية ومعمقة، في الإطار وكيفيات تقنين هذه الأسواق

ب. تخفيف أكبر شروط الولوج إلى أسواق الغازوال والبنزين في المراحل الابتدائية والنهائية لسلسلة القيمة من خلال التسريع من وتيرة تفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس سنة 2019

ت. إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي المنظم للعلاقات التعاقدية بين شركات التوزيع ومحطات الخدمة

ث. تشجيع الفاعلين في أسواق الغازوال والبنزين على استخدام أدوات لتغطية المخاطر

ج. دراسة فرص الحفاظ وتطوير نشاط تكرير بالمغرب

ح. توسيع نطاق النظام الجبائي المطبق حاليا على القطاعات المحمية، ليشمل أسواق توزيع المنتجات النفطية مع إقرار ضريبة استثنائية على الأرباح المفرطة لشركات استيراد وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين

خ. استبعاد أية عودة محتملة للدعم المباشر لهذه المواد وإرساء، عوضا عن ذلك، مساعدات مباشرة موجهة للسكان الأكثر هشاشة ومنح إعفاءات ضريبية ملاءمة لفائدة الطبقة الوسطى

د. التسريع من وتيرة تنزيل استراتيجية الانتقال الطاقي

إصلاح أنظمة التقاعد

2

- **تآكل الاحتياطيات المالية للنظام سنة بعد سنة،** ابتداء من سنة 2014 إلى إن تنفذ نهائيا سنة 2022.
- العجز وهو الفارق بين مجموع الاقتطاعات والمساهمات ونفقات النظام أصبح واقعا، حيث وصل إلى ما يناهز مليار درهم سنة 2014 وما بين 2 و3 مليار سنة 2015 وكان يرتقب نفاذ الاحتياطيات سنة 2022، التي بلغت 84 مليار درهم في متم سنة 2014.

- **في حالة عدم القيام بالإصلاح، كان سينفذ الحد الأدنى من الاحتياطيات المالية المطلوب توفرها قانونيا. ابتداء من فاتح يناير 2019 ستصبح الاحتياطيات المالية المتوفرة غير قادرة على تغطية أكثر من سنتين من حقوق المتقاعدين،** وكان سيتم آنذاك وبطريقة تلقائية وبمقتضى القانون الزيادة في نسبة المساهمة من 20% حاليا إلى 42 % لضمان توازن المساهمات والخدمات لمدة 10 سنوات إضافية، وهو ما يعني مضاعفة مساهمة الموظفين من 10% آنذاك إلى 21 %، ابتداء من فاتح يناير 2019. (المادة 7 من المرسوم الصادر في نونبر 1996 تطبيقا لمقتضيات المادة 13 من القانون رقم 43-95 المتعلق بتنظيم الصندوق المغربي للتقاعد).

- **الخلاصة آنذاك: هي أنه في حالة عدم القيام بالإصلاح سيتوقف صرف المعاشات لفائدة حوالي 400.000 مستفيد وأسرهم سنة 2022.**

3 إنقاذ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء

وضعية مالية متدهورة

- سجل المكتب خسارة تناهز **2.7 مليار درهم** في نهاية 2013، وفي غياب الإصلاح كانت الخسارة ستصل إلى **7 مليار درهم** سنة 2017.
- تآكل رأس مال المكتب إلى **ناقص 4.3 مليار درهم** في نهاية 2013 وكان سيصل في غياب الإصلاح إلى **ناقص 28 مليار درهم** سنة 2017.
- بلغت مديونية المكتب **51.8 مليار درهم** في نهاية 2013، بالإضافة إلى **17.95 مليار درهم** برسم التزامات صندوق التقاعد الداخلي.
- تفاقم عجز خزينة المكتب ليصل إلى **ناقص 7.5 مليار درهم** في نهاية 2013، وكان من المرشح أن يبلغ **38 مليار درهم** سنة 2017.
- تراكمت ديون الشركات الممونة للمكتب لتبلغ **2.3 مليار درهم** في نهاية 2013، على حساب 1422 شركة وطنية و 181 شركة أجنبية.

3 إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

التوقيع بتاريخ 26 ماي 2014 على العقد البرنامج (2014-2017) بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بهدف:

- معالجة الوضعية المالية المتدهورة للمكتب.
- تمكين المكتب من الاستمرار في توفير خدماته الحيوية للمستهلكين.
- تمكين المكتب من مواصلة تنفيذ برامجه واستثماراته الاستراتيجية لضمان الاستجابة للطلب الوطني المتزايد على الكهرباء والماء الصالح للشرب.

بلغ الدعم المالي الإجمالي للعقد البرنامج 45 مليار درهم على مدى أربع سنوات (2014-2017):

- ✓ تتحمل الدولة 50%، أي حوالي **22 مليار درهم** كدعم مالي على مدى الأربع سنوات، عبر إعادة الرسملة للمكتب ودعمه في إنجاز المشاريع المحددة في إطار مخطط تجهيزه؛ ومنها على الخصوص ما يناهز **14 مليار درهم** لدعم الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء.
- ✓ يتحمل المكتب 20%، أي حوالي **8,2 مليار درهم** كمجهود ذاتي في إطار الرفع من مردوديته، وذلك من خلال تحسين الأداء وترشيد النفقات ومردودية شبكات التوزيع، وكذا تفويت العقارات غير المرتبطة مباشرة بأنشطة المكتب.
- ✓ يتحمل جزء من المشتركين المراجعة التي شملت الأشطر العليا الباقي، أي **13 مليار و950 مليون درهم**، من خلال مراجعة تدريجية لأسعار بيع الطاقة الكهربائية واعتماد طريقة جديدة للفوترة، ابتداء من فاتح غشت 2014 وعلى مدى أربع سنوات.

3 إنقاذ المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

... و كنتيجة مباشرة للإصلاح

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب يستعيد ثقة المستثمرين والممولين الوطنيين والدوليين.

- **التوقيع في 18 شتنبر 2014 على عقود الاستثمار المتعلقة بمشروع المحطة الحرارية لآسفي** بكلفة إجمالية بلغت **23 مليار درهم**.
- **في دجنبر 2018: افتتحت المحطة في وقتها المحدد** بعد 49 شهرا من الأشغال وهي أكبر محطة حرارية كهربائية بالمغرب وبإفريقيا، تغطي **25 في المائة من الطلب الوطني على الكهرباء** ابتداء من سنة 2019 بقدرة إنتاج إجمالية تصل إلى 1386 ميكاواط.

4 تنزيل الجهوية المتقدمة

- إرساء الترسانة القانونية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية الأخرى وإصدار النصوص التنظيمية لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية (71 مرسوم) وتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.
- مواكبة الحكومة للجهات في إعداد برامج التنمية الجهوية وإرساء التعاقد لإنجاز هذه البرامج.

تنزيل الجهوية المتقدمة

4

الوفاء بالالتزامات المالية لتفعيل الجهوية

الضريبة على الشركات (5%)	2 مليار درهم
الضريبة على الدخل (5%)	2,1 مليار درهم
الرسم على عقود التأمين (20%)	0,6 مليار درهم
مساهمة الميزانية العامة سنة 2021	5,3 مليار درهم
مجموع الموارد المرصدة لفائدة الجهات برسم قانون المالية لسنة 2021	10 ملايير درهم

المحور 3 تطوير ملحوظ لبرامج ومؤشرات التدبير المالي والتنمية الاقتصادية

المحور3 تطوير ملحوظ لمؤشرات التدبير المالي والتنمية الاقتصادية

1. عودة ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية
2. المخطط الوطني للتسريع الصناعي
3. خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني
4. تدبير أزمة جائحة كوفيد-19
5. تشجيع المقاولات والمنتوج الوطني
6. تحسن مناخ الأعمال وتطور ملحوظ لكل المؤشرات الاقتصادية والمالية

1 عودة ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية

المادة 4 المكررة مرتين من قانون المالية لسنة 2014:

- **نجاح منقطع النظير للمساهمة الإبرائية** التي أطلقتها الحكومة في 2014 والتي حققت انخراطا واستجابة كبيرين من طرف المواطنين المعنيين وكرست تلك الحصيلة المشهودة عودة الثقة والأمل والاعتزاز بمسار الإصلاح والديمقراطية والتنمية ببلادنا.
- **تسجيل ما يناهز 19.000 تصريح ب27,8 مليار درهم** كأصول مملوكة بالخارج وهي حصيلة تجاوزت كل التوقعات بأكثر من 5 مرات، **وتحصيل 2,3 مليار درهم برسم المساهمة الإبرائية** تم ضخها في صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

	عدد التصريحات	العقارات	الأصول المالية	أموال سائلة	المجموع
المجموع بمليار درهم	18.973	9 566 326 522,95	9 870 773 537,34	8 416 335 746,75	27 853 435 807,04
التوزيع		34,35	35,44	30,22	100
المساهمة الإبرائية المحصل عليها		1 985 791 684,76		315 612 590,50	2 301 404 275,27

عودة ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية

1

- الحفاظ على **التصنيف السيادي** لبلادنا من طرف وكالات التنقيط Fitch and ratings و Standard and Poor's في درجة الاستثمار Investment Grade ورفع الآفاق المستقبلية لبلادنا من «سلبية» إلى «مستقرة» عند Standard and Poor's إلى حدود ظهور جائحة كوفيد-19.

FitchRatings

STANDARD & POOR'S RATINGS SERVICES

- موافقة صندوق النقد الدولي في يوليوز 2012 على **تخويل بلادنا خط الوقاية والسيولة وعلى تجديده أربع مرات**، وإشادته بالإصلاحات التي تباشرها بلادنا من أجل تمنيع اقتصادنا الوطني ومواصلة استعادة عافيته، واعتبارها مثالا يحتذى به في المنطقة، وتنويهه بقدرة الحكومة على استباق الظرفية الاقتصادية الصعبة.

1 عودة ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية

- **7 أبريل 2020-** المغرب يسحب لأول مرة 3 مليار دولار أمريكي، **يتم سدادها على مدى 5 سنوات، مع فترة إعفاء 3 سنوات،** في ظل ظروف جائحة كوفيد-19 للحفاظ على مستوى كافٍ من الاحتياطيات وتخفيف الضغوط عن ميزان المدفوعات.
- **21 دجنبر 2020**: المغرب يقوم بسداد مسبق لصندوق النقد الدولي لجزء من السحب من خط الوقاية والسيولة لما يعادل حوالي 936 مليون دولار أمريكي (8,4 مليار درهم)، للتخفيف من الالتزامات المالية المستقبلية للمغرب وخفض التكلفة؟
- وقد تمت الإشادة بهذه العملية، بالإجماع، من طرف أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في اجتماعه بمناسبة دراسة تقرير المشاورات برسم المادة الرابعة.

2 المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية

الخميس 2 ابريل 2014: جلالة الملك يترأس بالدار البيضاء حفل إطلاق المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية 2014- 2020.

- **إحداث صندوق عمومي للاستثمار الصناعي**، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم في أفق سنة 2020، وإحداث مناطق صناعية للكراء سهلة الولوج.
- **إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020.**
- **زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام ب 9 نقاط**، لينتقل من 14 بالمائة إلى 23 بالمائة في سنة 2020.

19 يونيو 2015: جلالة الملك يترأس حفل التوقيع على اتفاقية إحداث مركب صناعي تابع لمجموعة "بي إس إي بوجو- سيتروين".

النتيجة

- **تبوأ قطاع السيارات صدارة الصادرات الوطنية ب84 مليار درهم في 2021 مقابل 23,3 مليار درهم في 2011 وتبوأ الصدارة على المستوى القاري كأول مصنع للسيارات في إفريقيا.**
- **تطور صادرات قطاع الطيران من 5,8 مليار درهم في 2011 إلى 15,7 مليار درهم سنة 2021.**

3 إطلاق بناء 12 مدينة للمهن والكفاءات

خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني وإحداث "مدن المهن والكفاءات" في كل جهة من الجهات 12 للمملكة

- **<u>الخميس 4 أبريل 2019</u>: جلالة الملك يترأس بالرباط جلسة تقديم خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني وإحداث "مدن المهن والكفاءات" في كل جهة،** بتكلفة إجمالية تبلغ **3.6 مليار درهم** منها 2 مليار ممولة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، و1.6 مليار درهم ممولة من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، بالإضافة إلى مساهمة الجهات ب733 مليون درهم والوزارة المكلفة بالصناعة ب64 مليون درهم.

- **<u>حصيلة التنفيذ في 2021</u>**: تم إنهاء بناء وتجهيز 3 مدن المهن والكفاءات بأكادير والناظور والعيون، وتم بدأ أشغال بناء وتجهيز 6 مدن أخرى بالرباط وبني ملال والراشدية وفاس ومراكش وطنجة.

4 تدبير أزمة جائحة كوفيد 19

- **اتخذت، بتوجيهات ملكية سامية، مجموعة من التدابير والقرارات لمعالجة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا:**
- **مارس 2020: إحداث الحساب الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" باعتمادات بلغت 10 مليار، للتكفل بالنفقات الصحية، ودعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.**
- **ابتداء من 6 أبريل 2020: توزيع دعم مالي مباشر لفائدة أكثر من 5 مليون أسرة للتخفيف من آثار الحجر الصحي:**
  - 800 درهم للأسرة المكونة من فردين أو أقل،
  - 1000 درهم الاسرة المكونة من ثلاث إلى أربع أفراد،
  - 1200 درهم للأسرة التي يتعدى عدد أفرادها أربعة أشخاص.
- **ابتداء من مارس 2020: منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم، لفائدة الأجراء والمستخدمين المتوقفين مؤقتا عن العمل المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.**
- **يوليوز 2020: إطلاق ميثاق الإنعاش الاقتصادي والتشغيل بغلاف مالي يقدر ب 120 مليار درهم.**
- **غشت 2020: إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.**

تشجيع المقاولات والمنتوج الوطني

5

- **2019:** إصدار القانون رقم 47.18 المتعلق **بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية للاستثمار.**
- سن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- الحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية.
- تفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20 في المئة من الصفقات العمومية.
- الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات مكتملة الصنع من 25% إلى 30% في قانون المالية 2020، ثم إلى 40% بالنسبة لبعضها في قانون المالية 2021، من أجل تشجيع الإنتاج الوطني وتقليص عجز الميزان التجاري.

تشجيع المقاولات والمنتوج الوطني

5

تسديد الدين المتراكم برسم الضريبة على القيمة المضافة (المصدم)

الاعتراف بالدين وتسديد المتأخرات

مناخ الأعمال

الاعتراف لأصحاب الشركات والمقاولات بحقهم في إرجاع الدين المتراكم برسم الضريبة على القيمة المضافة والاستجابة لمطلبهم المشروع منذ سنوات وإطلاق برنامج لتسديد ديون هذه الضريبة.

التنفيذ:

2014 و2015:

- إرجاع 236 مليون درهم للشركات التي يقل الدين المتراكم لفائدتها برسم الضريبة على القيمة المضافة عن 20 مليون درهم.
- إرجاع 2 مليار درهم للشركات التي يزيد الدين المتراكم لفائدتها برسم الضريبة على القيمة المضافة عن 20 مليون درهم ويقل عن 500 مليون درهم.

ماي 2019 (تقديم الحصيلة المرحلية): إرجاع 40 مليار درهم من المتأخرات برسم الضريبة على القيمة المضافة.

نونبر 2022: التعهد بتصفية 13 مليار درهم من دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم لفائدة مقاولات القطاع الخاص.

مراجعة الإطار القانوني لآجال الأداء الخاص بالصفقات العمومية وتسريع تسديد المتأخرات واعتماد نظام معلوماتي ومرصد للتتبع وتجنب تسجيل التأخر من جديد.

متوسط أجل الأداء الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية (بالأيام)

متوسط أجل الأداء الخاص بالصفقات العمومية والجماعات الترابية (بالأيام)

Doing Business
THE WORLD BANK IFC

ترتيب المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال

في ظرف عشر سنوات، المغرب يتقدم ب 75 رتبة

CNEA
اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال
COMITÉ NATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT DES AFFAIRES

2012 – 2021: عشر سنوات من المساهمة في الاستقرار و إنجاز الإصلاحات و تحقيق التنمية

عدد المقاولات المحدثة سنوياً

شهد عدد المقاولات المحدثة ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات

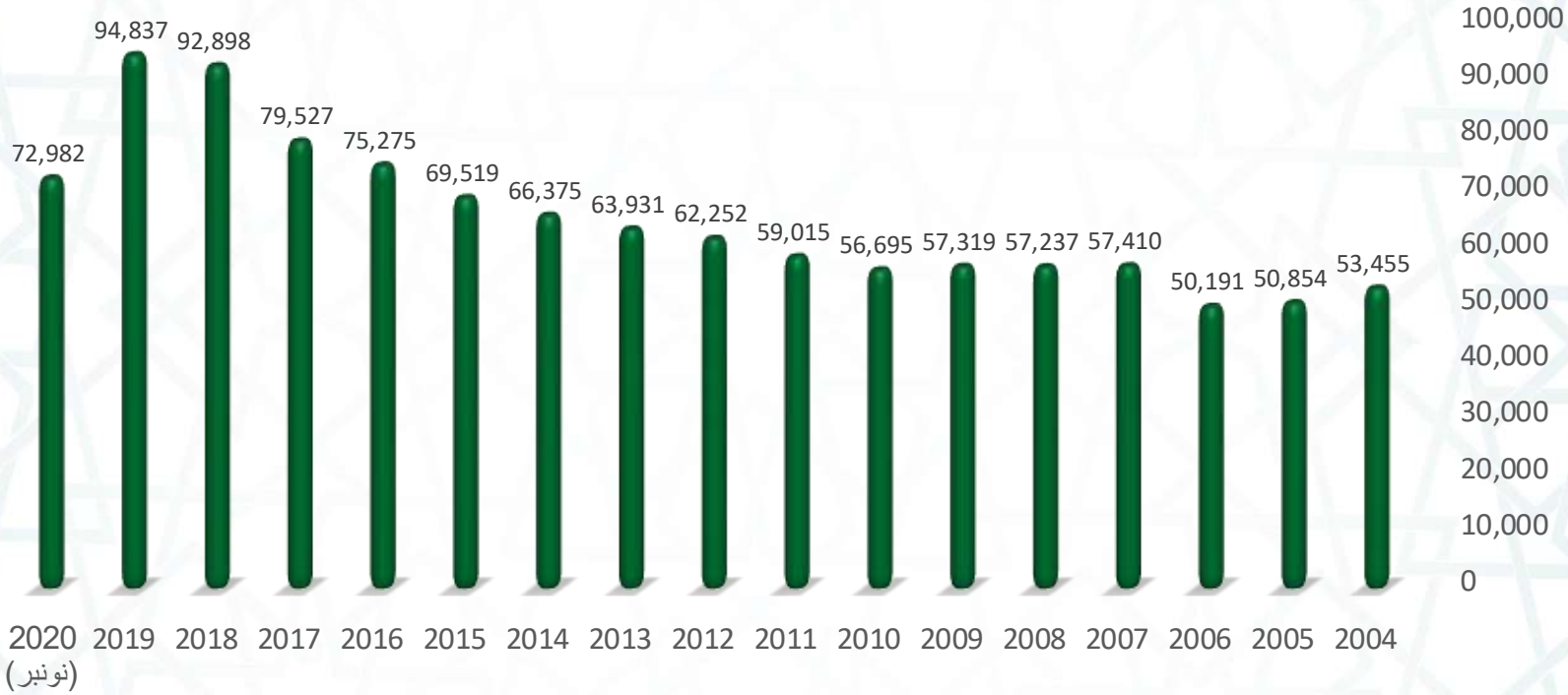

عدد المقاولين الذاتيين بالمغرب

تم تجاوز الهدف المسطر في البرنامج الحكومي في أفق 2021 بفارق كبير سنة 2019

تحسن مضطرد لمناخ الأعمال
وتطور ملحوظ لكل المؤشرات الاقتصادية والمالية

عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ملايير الدراهم)

تحسن مستمر لجاذبية المغرب

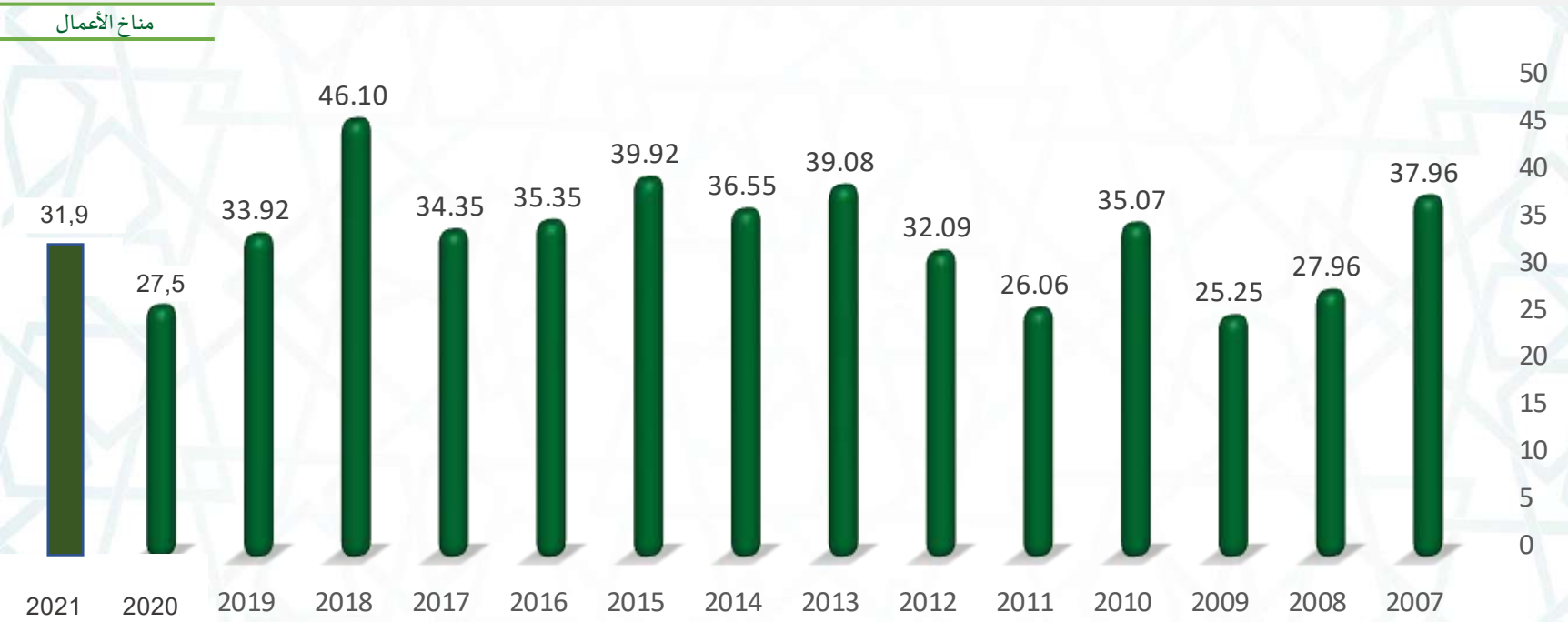

نسبة تغطية الصادرات للواردات

سجلت نسبة تغطية الصادرات للواردات تقدماً ملحوظاً منذ سنة 2012

المبادلات الخارجية

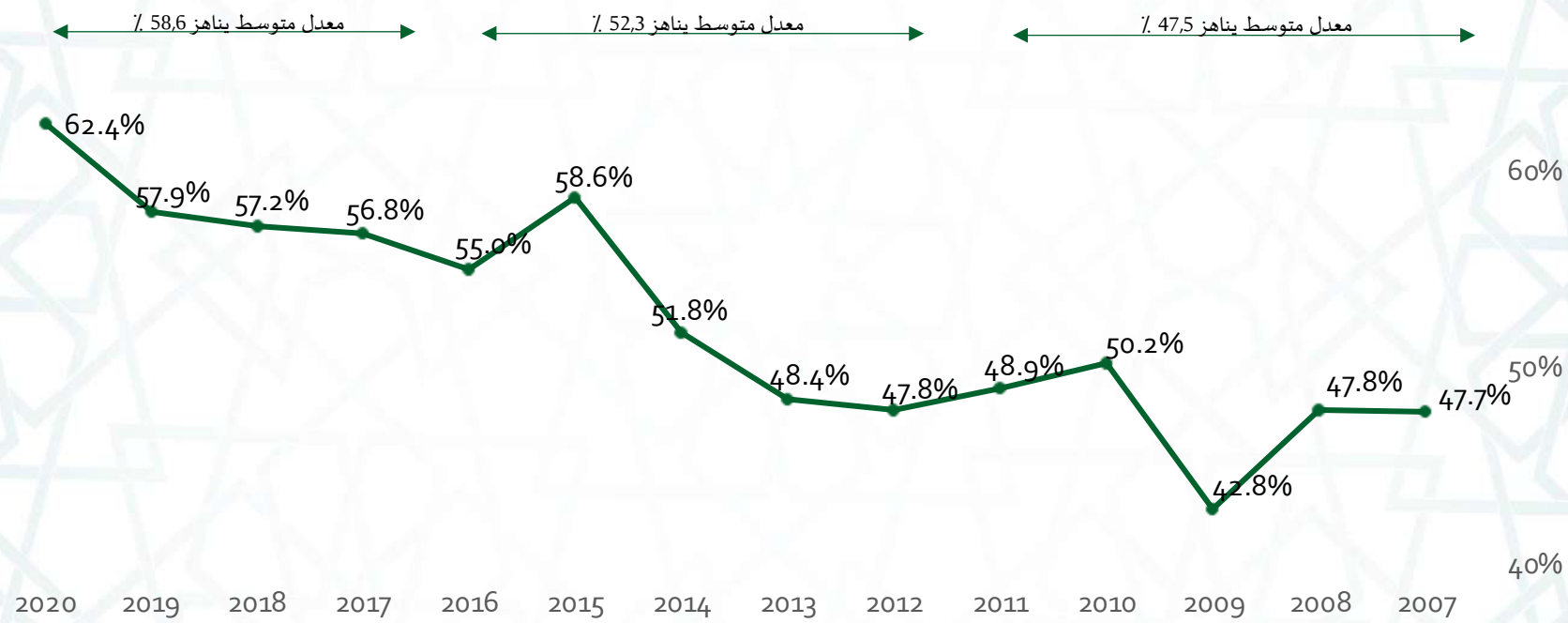

نسبة التضخم

بلغ معدل نسبة التضخم 0,9 ٪ سنوياً منذ سنة 2017 ، مقابل 1,6 ٪ خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2016

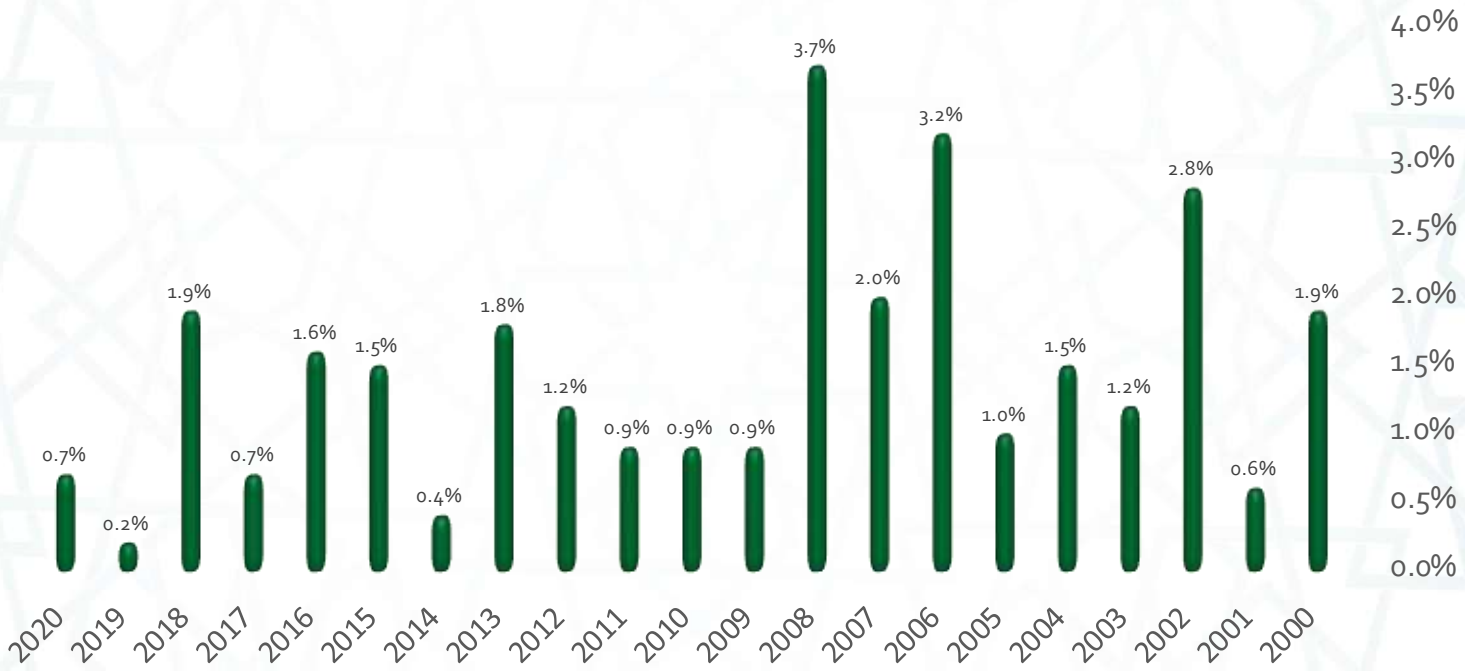

احتياطات المغرب من العملات الأجنبية (ملايير الدراهم)

سجلت هذه الاحتياطات تحسنا مستمرا، ورقماً قياسياً يفوق320 مليار درهم سنة 2020 بالرغم من أزمة فيروس كوفيد-19

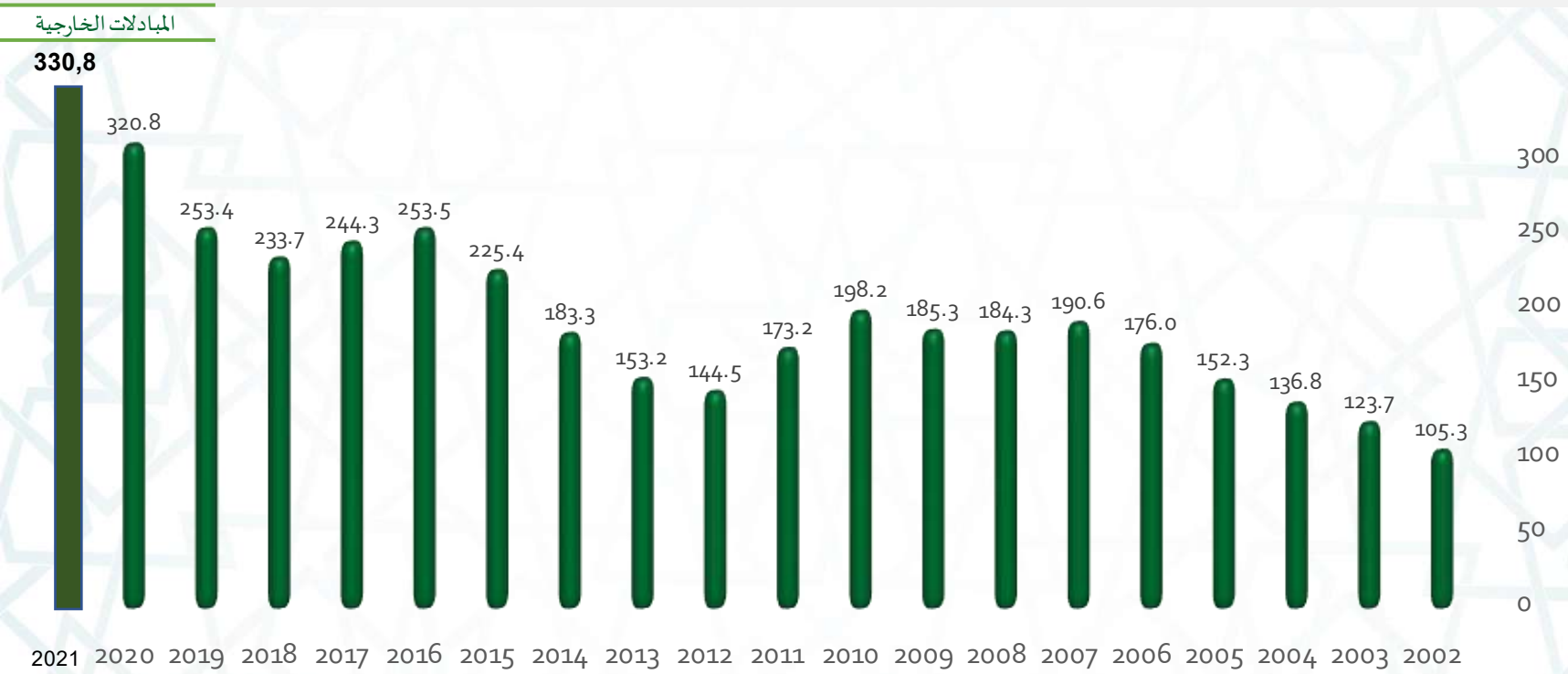

احتياطات المغرب من العملات الأجنبية (أشهر واردات السلع الإجمالية)

تحسن لاحتياطات المغرب من العملات الأجنبية

المبادلات الخارجية

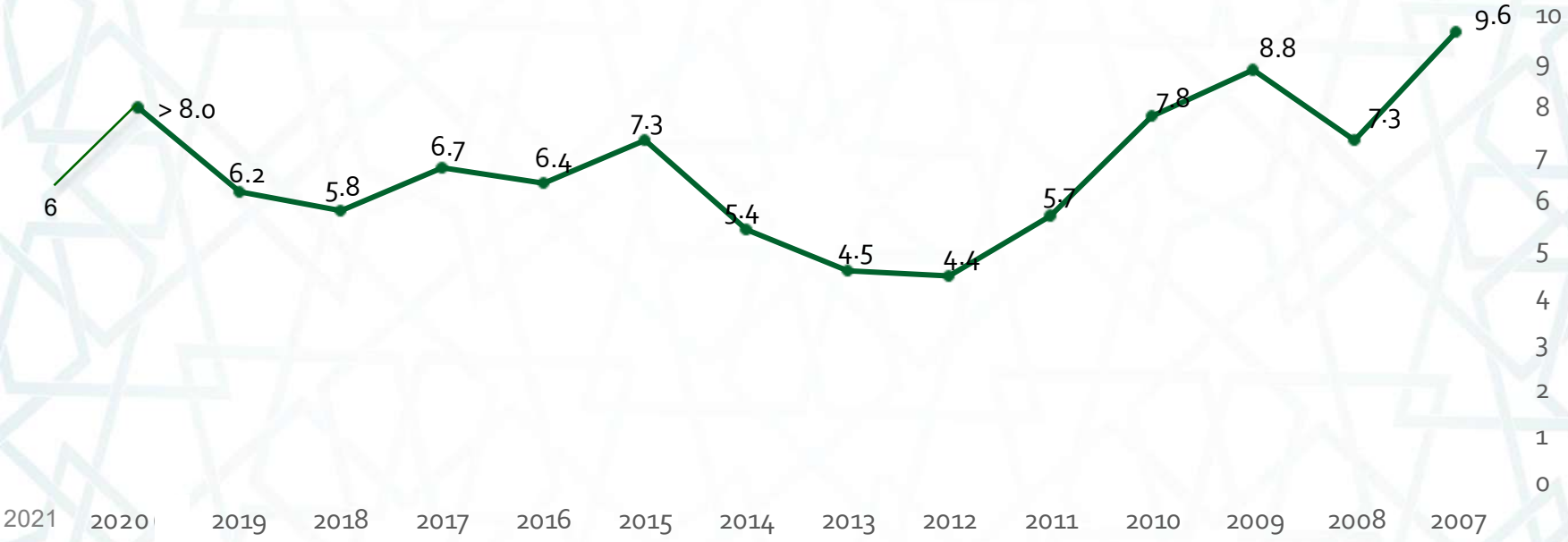

رصيد الحساب الجاري

تحسن رصيد الحساب الجاري بشكل ملحوظ منذ سنة 2012، حيث انتقل من 9.51- ٪ من الناتج الداخلي الخام إلى 2,3- ٪ سنة 2021

المبادلات الخارجية

عجز الميزانية

شهد عجز الميزانية تدهوراً إلى غاية سنة 2012 ، إلى أن عرف تحسناً مستمراً أعاقته أزمة كوفيد-19

المالية العمومية

الحجم الإجمالي للاستثمار العمومي (ملايير الدراهم)

شهد الاستثمار العمومي ارتفاعاً كبيراً في السنوات الأخيرة مع تسجيل رقم قياسي يناهز 230 مليار درهم برسم سنة 2021

المالية العمومية

صندوق محمد السادس للاستثمار

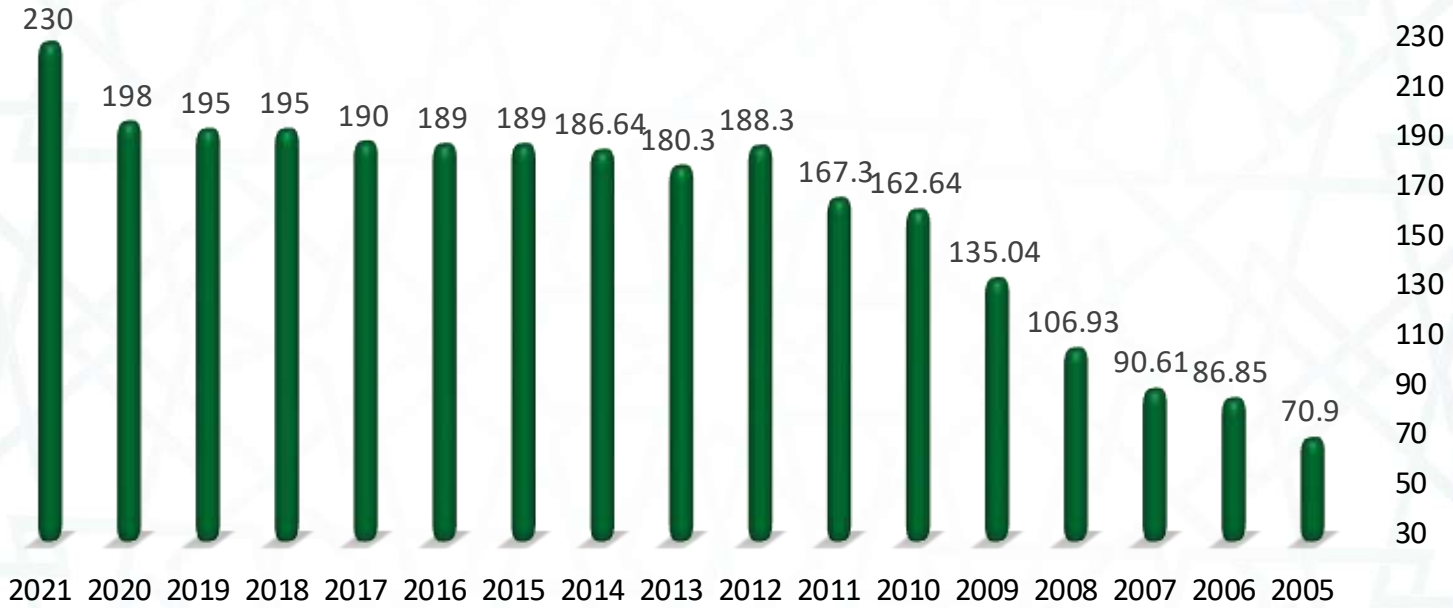

المحور 4

تطوير ملحوظ لبرامج ومؤشرات التماسك الاجتماعي والمجالي

المحور 4

تطوير ملحوظ لمؤشرات التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالية

1. العناية بالمنظومة التعليمية
2. العناية بالمنظومة الصحية
3. العناية بالفئات الهشة
4. تعميم الحماية الاجتماعية
5. عروض حقيقة للحوار الاجتماعي
6. برامج نوعية للتأهيل التنموي

العناية بالمنظومة التعليمية

1

الميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

عرفت الميزانية المخصصة لهذه الوزارة ارتفاعاً مستمراً، حيث انتقلت من 28,5 مليار درهم سنة 2004 إلى ما يقارب 72 مليار درهم سنة 2021

المناصب المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تطور ملحوظ في المناصب المالية المحدثة

التعليم

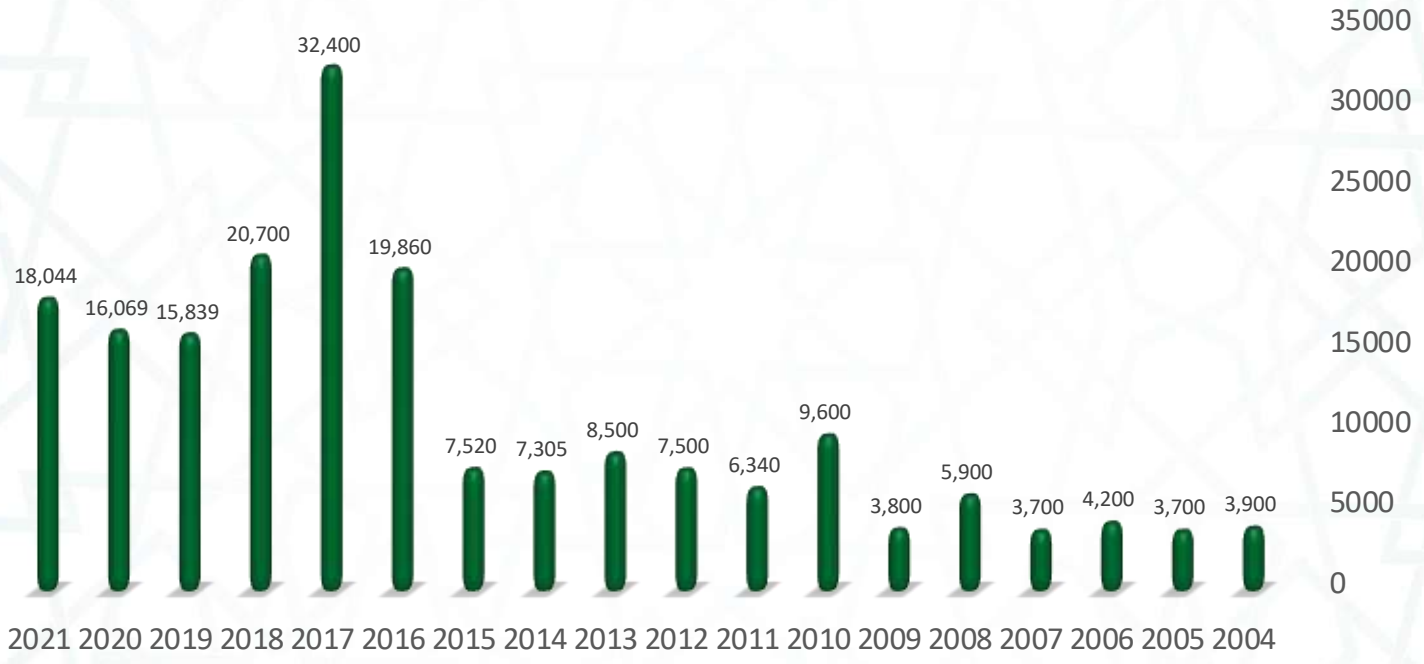

المستفيدون من برنامج الدعم "تيسير"

عرف عدد المستفيدين ارتفاعاً ملحوظا

التعليم

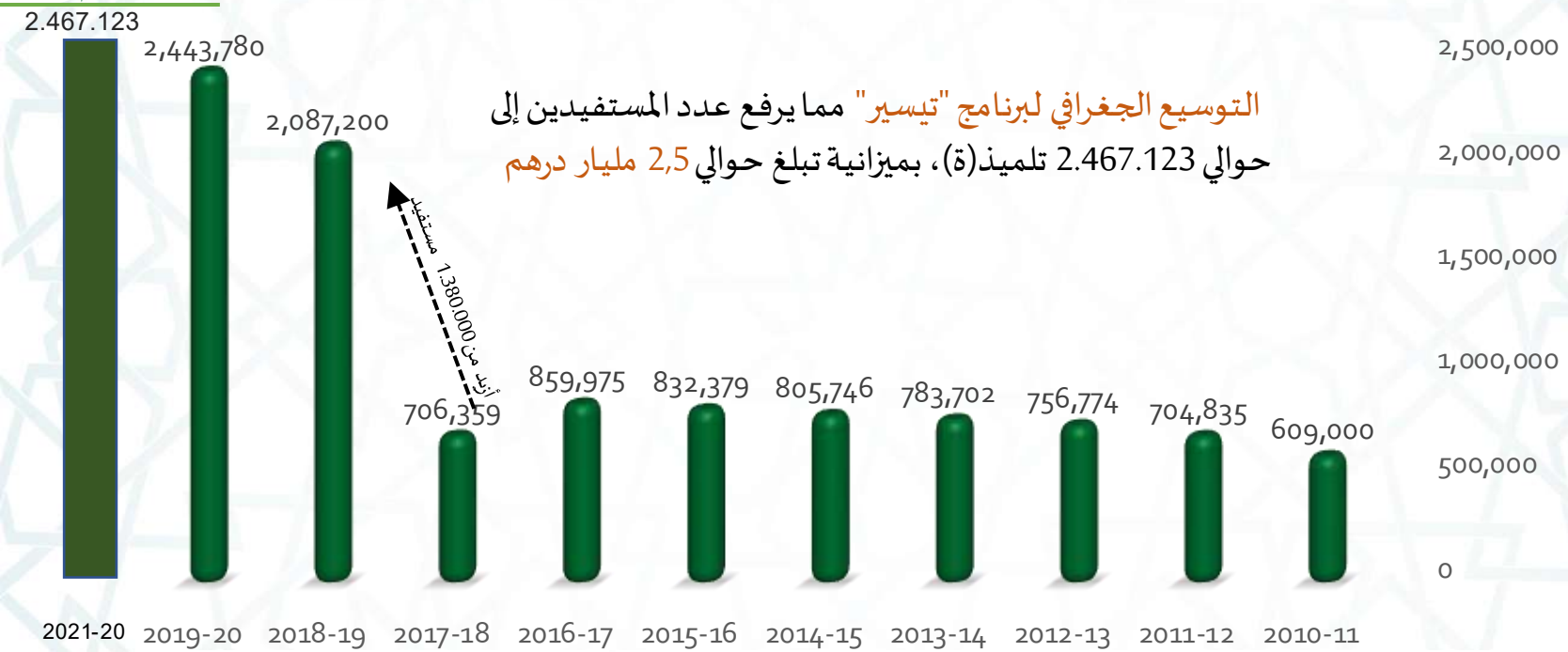

التوسيع الجغرافي لبرنامج "تيسير" مما يرفع عدد المستفيدين إلى حوالي 2.467.123 تلميذ(ة)، بميزانية تبلغ حوالي 2,5 مليار درهم

- **بخصوص برنامج تيسير**، مكنت مراجعة آلية الاستهداف من الرفع من عدد المستفيدين إلى 2.467.123 تلميذ(ة) برسم السنة الدراسية 2020-2021، منها 80% بالوسط القروي، مقابل 859.975 تلميذ(ة) برسم السنة الدراسية 2016-2017 أي بزيادة تقدر بثلاثة أضعاف. وقد بلغت الكلفة المالية للبرنامج برسم السنة الدراسية 2020-2021 حوالي 2,5 مليار درهم.

29 نونبر2012: مجلس الحكومة يصادق على المرسوم رقم 2.12.618 الصادر في 15 من محرم 1434 (30 نوفمبر 2012) بتحديد شروط صرف المنح الدراسية للطلبة وشروط وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، الذي **يلغي ويعوض المرسوم رقم 2.74.589 بتاريخ 14 من شعبان 1394 (2 سبتمبر 1974)** بتحديد مقادير و كيفيات أداء المنح و صوائر الدراسة بالتعليم العالي.

إقرار زيادة مهمة في القيمة الإجمالية للمنح بالنسبة لجميع السلالم، والتي لم تتغير قيمتها منذ سنة 1973، حيث حدد مبلغها السنوي في 6.334 درهم بالنسبة للسلم الأول، 7.334 درهم بالنسبة للسلم الثاني و 12.154 درهم بالنسبة للسلم الثالث. الزيادات تقدر بـ200 درهم للسنة الأولى، و300 للسنة الثانية، و400 للسنة الثالثة، وما بين 500 و600 درهم لسلك الماستر والدكتوراه.

بلغ الغلاف المالي الإجمالي للمنح برسم سنة 2013، 1.253 مليون درهم مقابل 718 مليون درهم برسم سنة 2012، أي بزيادة تقدر ب 535 مليون درهم، كما سجل ارتفاع في عدد الطلبة الممنوحين إلى 217.294 طالب برسم السنة الجامعية 2012-2013 مقابل 177.000 طالب خلال السنة الجامعية 2011-2012، أي بزيادة فاقت 40.000 ألف طالب.

28 فبراير 2019: مجلس الحكومة يصادق على المرسوم رقم 2.18.512 صادر في 9 رمضان 1440 (15 ماي 2019) بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية للطلبة وشروط وضع الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المنح رهن إشارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية.

يعدل المرسوم رقم 2.12.618، بهدف تبسيط وتسريع مساطر صرف المنح وتوسيع دائرة الاستهداف والرفع من منحتي الإجازة والماستر، كما سجل ارتفاع في عدد الطلبة الممنوحين إلى حوالي 394 ألف بالنسبة السنة الجامعية 2019-2020 بغلاف مالي بلغ 1,8 مليار درهم.

30 نونبر2017: مجلس الحكومة يصادق على المرسوم رقم 2-17-673 بتتميم المرسوم رقم 2-17-408 الصادر في 11 من ذي القعدة 1438 (4 غشت 2017) بتحديد شروط **صرف المنح الدراسية لبعض متدربي مؤسسات التكوين المهني الحاصلين على شهادة الباكالوريا**، والذين يتابعون تكوينهم بسلكي التقني والتقني المتخصص، بنفس الشروط والضوابط المطبقة على المنحة الدراسية التي تمنح لطلاب الجامعات.

عدد طلبة التعليم العالي الممنوحين

سجل عدد الطلبة الممنوحين ارتفاعاً ملموساً منذ السنة الدراسية 2012 -2013

التعليم

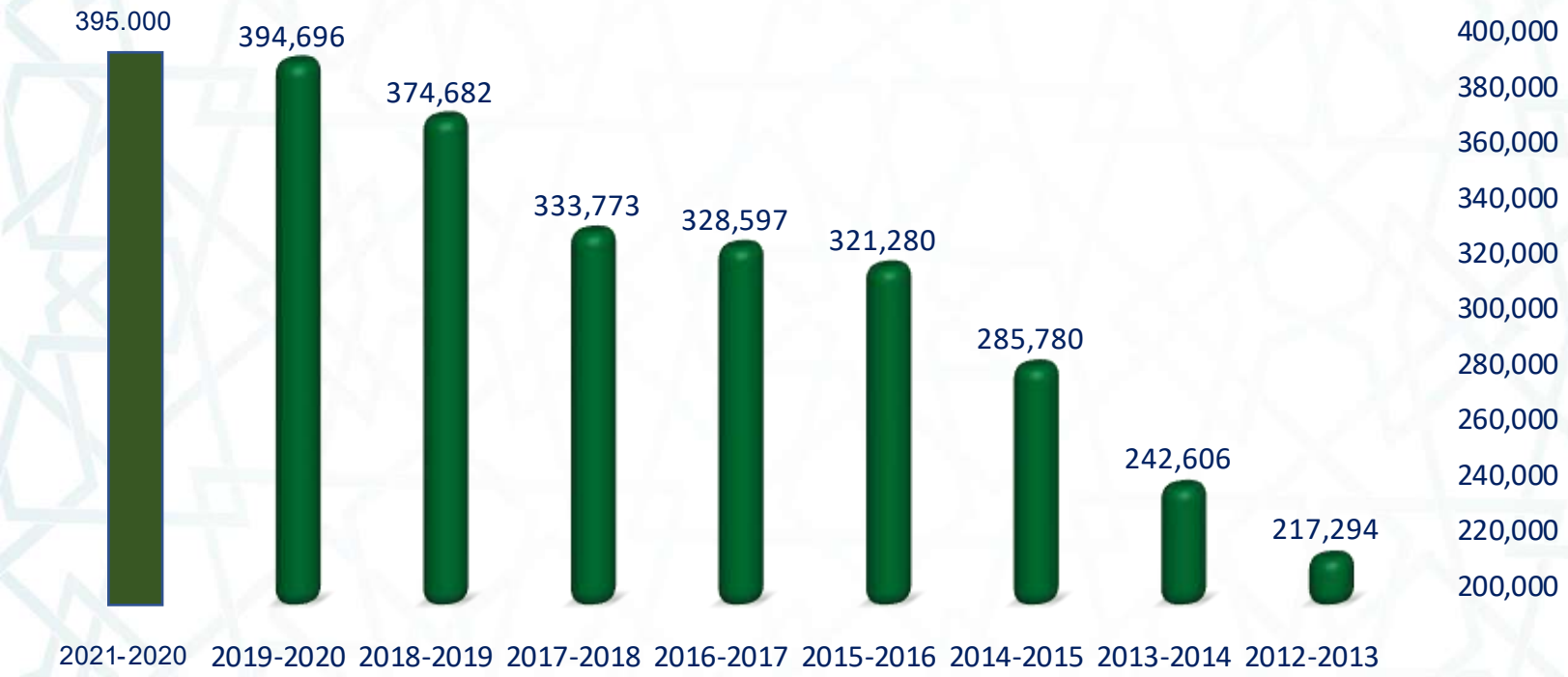

+ 6000 منحة لطلبة سلكي التقني والتقني المتخصص

الميزانية المخصصة لوزارة الصحة

إنتقلت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة من 6,19 مليار درهم سنة 2004 إلى 22,09 مليار درهم سنة 2021 ، مع تقدم مستمر تم دعمه في مرحلة جائحة كوفيد-19

الصحة

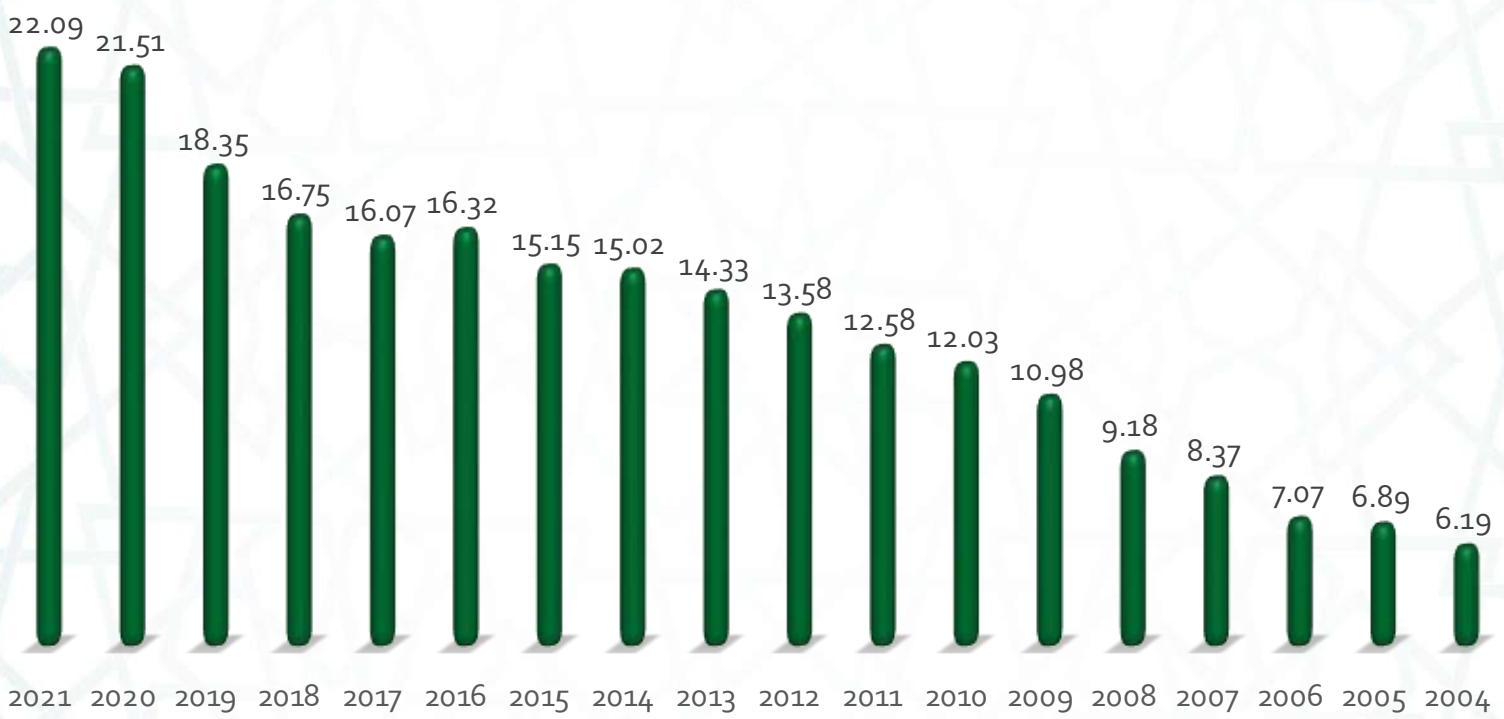

تخفيض أثمنة المئات من الأدوية.

المناصب المالية المخصصة لوزارة الصحة

تضاعف عدد المناصب المالية المخصصة لوزارة الصحة انطلاقاً من سنة 2017

الصحة

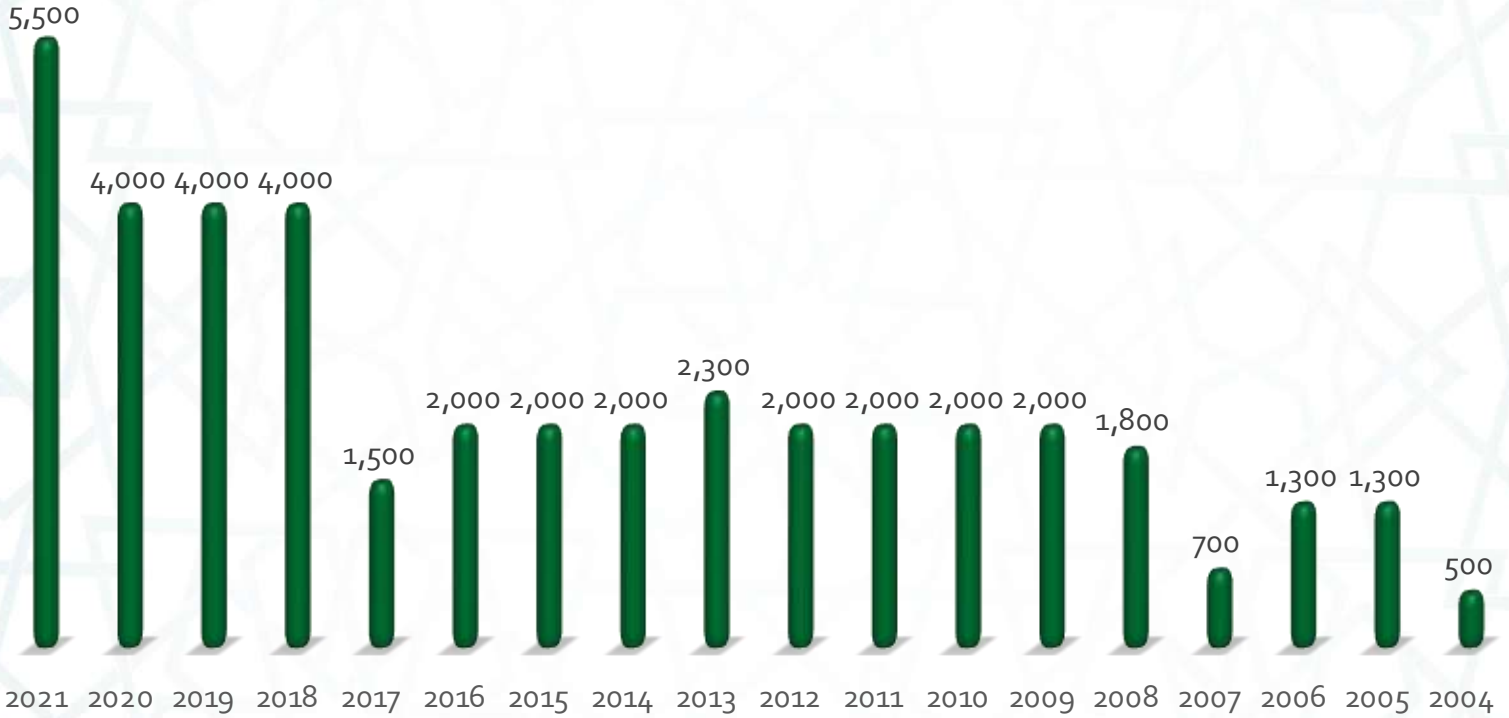

العناية بالفئات الهشة

3

إنشاء صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بمقتضى المادة 18 من قانون المالية لسنة 2012، المعدلة بالمادة 25 من قانون المالية لسنة 2013.

إدماج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة ضمن نفقات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، بمقتضى المادة 13 المكررة من قانون المالية لسنة 2014.

إرساء **الدعم المالي المباشر للأرامل** في وضعية هشة والمتكفلات بأطفالهن اليتامى على أساس استفادتها من 350 درهما عن كل طفل في حدود 1050 درهما لكل أسرة شهريا.

350 درهما عن كل طفل

تاريخ الشروع في منح الدعم.

23 شتنبر 2015

منتصف 2016: استفادة 52 ألف أرملة بقيمة مالية 260 مليون درهم.

52 ألف

عدد المستفيدين من برنامج الدعم الخاص بالأرامل في وضعية هشة

عرف عدد المستفيدين ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغ 115 آلاف أرملة و195 يتيماً إلى غاية متم شهر يوليوز 2021

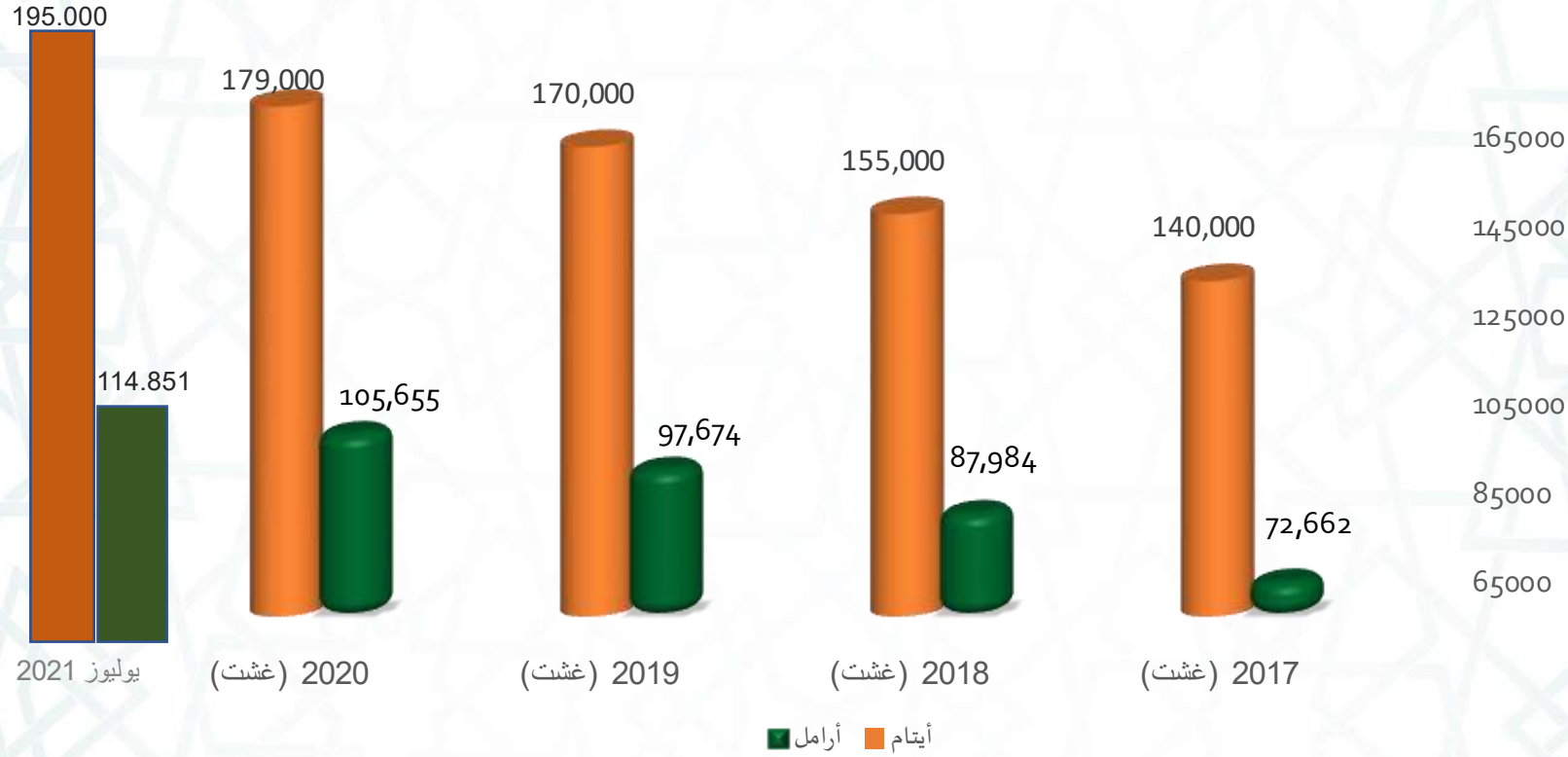

تفعيل صندوق التكافل العائلي

منذ إنشاء صندوق التكافل العائلي بموجب المادة 16 المكررة من قانون المالية لسنة 2010، والقانون القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وبعد **تبسيط إجراءات وشروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي وتوسيع دائرة المستفيدين** في 2018: **بلغ عدد النساء المستفيدات 42.843 بمبلغ إجمالي قدره 501.8 مليون درهم إلى متم شهر ماي 2021.**

3 العناية بالفئات الهشة: تفعيل حصة 7% المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة وتخصيص عدد مهم من المناصب المالية لهذه الفئة في قوانين المالية

سنة 2000: تقرر تخصيص نسبة 7% من مجموع المناصب المالية المقيدة بميزانيات إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المتبارى بشأنها لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

- **المادة 2 من قرار الوزير الأول رقم 00-130-3 الصادر في 7 ربيع الآخر 1421 (10 يوليو 2000) بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص المعاقين بالأولوية وكذا النسبة المئوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيآت التابعة لها.**
- **المنشور رقم 5-01-د بتاريخ 23 صفر 1422 (17 ماي 2001) حول تطبيق القرار رقم 3.130.00 الصادر في 7 ربيع الآخر 1421 (10 يوليوز 2000) بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص المعاقين بالأولوية وكذا بالنسبة المئوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها.**

2016:

المادة 16 المكررة من المرسوم 145-16-2 بتاريخ 7 شوال 1437 (12 يوليو 2016 حددت كيفية احتساب وتطبيق هذه النسبة والمادة 16 المكررة مرتين منحت لرئيس الحكومة إمكانية إعفاء الأشخاص المعاقين الحاملين لبطاقة شخص معاق من شرط حد السن الأقصى للتوظيف، في إطار تعديل المرسوم رقم 218-97-2 صادر في 18 من شعبان 1418 (19 ديسمبر 1997) بتطبيق القانون رقم 81-05 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للمكفوفين وضعاف البصر الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 246-82-1 بتاريخ 11 من رجب 1402 (6 ماي 1982) والقانون رقم 92-07 المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المعاقين الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 30-92-1 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1414 (10 سبتمبر 1993).

العناية بالفئات الهشة

3

23 دجنبر 2018، نظمت أول مباراة موحدة لتوظيف 50 متصرفا من الدرجة الثالثة، شارك فيها 942 مترشحا.

ابتداء من قانون المالية لسنة 2019، خصص 200 منصب مالي للأشخاص في وضعية إعاقة من حاملي شهادة الماستر وشهادة الإجازة ودبلوم التقني المتخصص (المادة 23 من قانون المالية لسنة 2019، والمادة 26 من قانون المالية لسنة 2020، والمادة 18 من قانون المالية لسنة 2021، والمادة من قانون المالية لسنة 2022).

بالنسبة ل400 منصبا المحددة في المباريات برسم سنتي 2020 و2021، فقد خصص 40 منصبا للمتصرفين من الدرجة الثانية، و320 للمتصرفين من الدرجة الثالثة، و20 تقنيا من الدرجة الثالثة و20 تقنيا من الدرجة الرابعة.

ارتفع عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين استفادوا من التوظيف في أسلاك الإدارات العمومية إلى حوالي 650 شخصا.

- **برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:** من أجل تفعيل هذا البرنامج، تم رصد مبلغ 823 مليون درهم، برسم الفترة 2015-2021 لفائدة مؤسسة التعاون الوطني في إطار موارد "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"؛

- ادعاءات رئيس الحكومة يوم 26 يوليوز الماضي في الجلسة الافتتاحية للملتقى الدولي حول الحماية الاجتماعية بالصخيرات بأن "الحكومة عندما تم تنصيبها، لم تجد سوى القانون الإطار لتنزيل هذا الورش الملكي، وفي ظرف بضع أشهر، صادقت الحكومة على 22 مرسوم لفتح باب الاشتراك في التغطية الصحية الإجبارية أمام 11 مليون مغربي ومغربية من العمال غير الأجراء."

9 أبريل 2012: جلالة الملك يشرف بالدار البيضاء على إعطاء الانطلاقة الرسمية لتعميم نظام المساعدة الطبية (راميد)، ليستفيد بالمجان إلى حدود اليوم 11 مليون مواطن ومواطنة من الفئات الهشة والمعوزة من الخدمات والعناية الطبية.

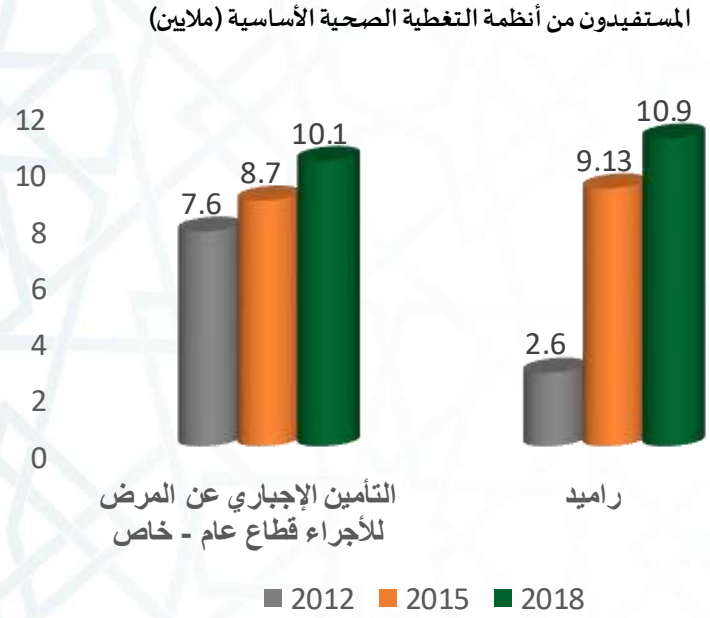

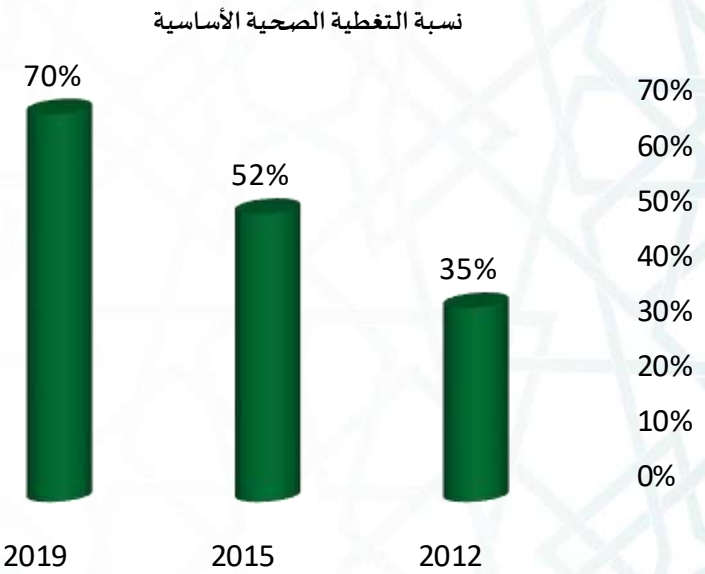

تعميم الحماية الاجتماعية

4

جلالة الملك يدعو في عدة خطب ملكية سامية، آخرها الخطاب السامي لعيد العرش المجيد في يوليوز 2020 والخطاب الملكي السامي في افتتاح السنة التشريعية للبرلمان في أكتوبر 2020، إلى إطلاق عملية تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المغاربة بشكل تدريجي على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ووفقا للتوجيهات الملكية السامية، يتضمن مشروع تعميم الحماية الاجتماعية المحاور الأربعة التالية:

- **تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستهدف إضافي.**
- **تعميم التعويضات العائلية لفائدة حوالي سبعة ملايين طفل في سن التمدرس، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة.**
- **توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش.**
- **تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.**

تعميم الحماية الاجتماعية

4

التغطية الصحية الأساسية

تم توسيع التغطية الصحية الأساسية لفائدة أزيد من 22 مليون مستفيد

الحماية الاجتماعية

جلالة الملك يترأس، يوم **14 أبريل بفاس 2021**، حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية **وتوقيع ثلاث اتفاقيات -إطار** تهم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا:

- **الاتفاقية-الإطار الأولى** بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار، والحرفيين، والمهنيين، ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، والذي يهم ما يفوق 800 ألف منخرط.
- الا**تفاقية الإطار الثانية** فتخص تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الحرفيين ومهني الصناعة التقليدية، والذين يصل عددهم إلى حوالي 500 ألف منخرط.
- **الاتفاقية الإطار الثالثة** بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفلاحين، والذين يبلغ عددهم حوالي 1,6 مليون منخرط.

التغطية الصحية الأساسية

تم توسيع التغطية الصحية الأساسية لفائدة أزيد من22 مليون مستفيد

بلورة وتطوير الترسانة القانونية المؤطرة لمجال الحماية الاجتماعية:

2016: المصادقة في المجلس الحكومي على:

- القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الاجباري عن المرض لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
- القانون رقم 15-99 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذي يزاولون نشاطا خاصا.

2017-2019-2020-2021:

1. صدور الظهير الشريف رقم 15-17-1 الصادر في 28 من رمضان 1438 (23 يونيو 2017) بتنفيذ القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الاجباري عن المرض لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
2. صدور الظهير الشريف رقم 109-17-1 صادر في 16 من ربيع الأول 1439 (5 ديسمبر2017) بتنفيذ القانون رقم 15-99 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذي يزاولون نشاطا خاصا.
3. تعديل القانون رقم 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية، بهدف إرساء أسس التغطية الصحية الشاملة، من خلال وضع تأمين صحي إجباري لفائدة الفئات الفقيرة والهشة على أساس معايير الأهلية الحالية لنظام المساعدة الطبية (RAMED)، في انتظار تفعيل السجل الاجتماعي الموحد، مع منح تدبير هذا النظام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
4. صدور الظهير الشريف رقم 1.21.97 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 30.21 بتغيير و تتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التامين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين و العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
5. صدور الظهير الشريف رقم 1.21.80 صادر في 3 ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021) بتنفيذ القانون رقم 31.21 بتغيير و تتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين و العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
6. صدور الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون-الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي يحدد الأحكام والمبادئ والتوجهات والآليات المؤطرة لعمل الدولة في مجال الحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بالحكامة والتمويل.
7. صدور الظهير الشريف رقم 1.20.77 بتاريخ 18 ذي الحجة 1441 (08 غشت 2020) بتنفيذ القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات وإحداث السجل الاجتماعي الموحد.
8. **قانون المالية لسنة 2021**: إحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة، وتحويل الحساب الخصوصي "صندوق التماسك الاجتماعي" إلى "صندوق تعميم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي".

تعميم الحماية الاجتماعية

التغطية الصحية الأساسية

تم توسيع التغطية الصحية الأساسية لفائدة أزيد من22 مليون مستفيد

- ✓ **المصادقة على مجموعة من المراسيم المتعلقة بتطبيق القانون رقم 15. 98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصة بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا**، حسب الفئات المهنية، حيث تمت المصادقة على مشروع المرسوم الخاص بالأطباء، والمهندسين المعماريين، والعدول، والقوابل والمروضين الطبيين والمرشدين السياحيين والمفوضين القضائيين.
- ✓ **استمرار المشاورات مع الفئات المتبقية لتسريع انخراطها في نظام التغطية الصحية الأساسية**، سواء الفئات المعنية بالاتفاقيات الثلاث التي وقعت أمام جلالة الملك، أو تلك التي تهم فئات أخرى مثل الفنانين وسائقي سيارات الأجرة والصيادلة والمهن شبه الطبية وأطباء الأسنان والنساخ والتراجمة والصناع التقليديين والفلاحين والمقاولين الذاتيين.
- ✓ **مواكبة الفئات المعنية بنظام المساهمة المهنية الموحدة** لتسريع انخراطها في نظام الحماية الاجتماعية.

سن المراسيم العامة لتطبيق القوانين 98.15 و99.15 المتعلقة بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الصادرة بتاريخ 17 يناير 2019 و3 أكتوبر 2019:

9. المرسوم رقم 2-18-622 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير2019) بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
10. المرسوم رقم 2-18-623 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير2019) بتحديد نسب الاشتراكات الواجب أداؤها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
11. المرسوم رقم 2-18-624 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير2019) بتطبيق أحكام المادة 17 من القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا بشأن مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
12. المرسوم رقم 2-18-625 صادر في 10 جمادى الأولى 1440 (17 يناير2019) بتطبيق القانون رقم 15 99 -بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
13. المرسوم رقم 2-19-763 الصادر في 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 622 2-18 - بتاريخ 10 جمادى الأولى 1440) 17 يناير 2019 (بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.
14. المرسوم رقم 2.20.657 المتعلق بنظام التأمين الاجباري عن المرض و نظام المعاشات الخاصين بالمهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

تعميم الحماية الاجتماعية

4

التغطية الصحية الأساسية

تم توسيع التغطية الصحية الأساسية لفائدة أزيد من 22 مليون مستفيد

سن المراسيم الخاصة لتطبيق القوانين 98.15 و99.15 المتعلقة بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الصادرة بتاريخ 17 يناير 2019 و3 أكتوبر 2019:

15. المرسوم رقم 2-19-719 الصادر في 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) بتطبيق القانون رقم 98-15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ، فيما يتعلق بالقوابل والمروضين الطبيين.
16. المرسوم رقم 2-19-769 الاصدر في 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) بتطبيق القانون رقم 98-15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ، فيما يتعلق بالعدول.
17. المرسوم رقم 2-19-1023 صادر في 4 جمادى الأولى 1441 (31 ديسمبر 2019) بتتميم المرسوم رقم 2-19-719 بتاريخ 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99-15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالقوابل والمروضين الطبيين.
18. المرسوم رقم 2-19-1024 صادر في 4 جمادى الأولى 1441 (31 ديسمبر 2019) بتتميم المرسوم رقم 2-19-769 بتاريخ 4 صفر 1441 (3 أكتوبر 2019) بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 15.99 بإحداث نظام للمعاشات الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فيما يتعلق بالعدول
19. المرسوم رقم 2.20.658 المتعلق بنظام التأمين الاجباري عن المرض و نظام المعاشات الخاص بالمهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا فيما يتعلق بالمفوضين القضائيين.
20. المرسوم رقم 2.20.659 المتعلق بنظام التأمين الاجباري عن المرض و نظام المعاشات الخاص بالمهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا فيما يتعلق بالمرشدين السياحيين.
21. المرسوم رقم 2.20.803 المتعلق بنظامي التأمين الإجباري عن المرض و المعاشات للمهندسين المعماريين العاملين لحسابهم الخاص.
22. المرسوم رقم 2.21.368 المتعلن بنظامي التأمين الإجباري عن المرض والمعاشات للنساخ.
23. المرسوم رقم 2.21.369 المتعلق بنظامي التأمين الإجباري عن المرض والمعاشات للتراجمة المقبولين لدى المحاكم.

إصدار 22 مرسوم: بين 14 أكتوبر و 29 نونبر 2021 (أي بعد 45 يوما من تنصيب الحكومة) ؟

2012: وفاء **حكومة الأستاذ عبد الاله ابن كيران** بالالتزامات المالية للاتفاق الاجتماعي بتاريخ 26 أبريل 2011 وتخصيصها لغلاف مالي سنوي بلغ **13,2 مليار درهم** ابتداء من 2012، بالرغم من عجز الميزانية الكبير الذي ورثته والذي بلغ نسبة 7,6 في المائة من الناتج الداخلي الخام سنة 2012.

2016: اقترحت **حكومة الأستاذ عبد الاله ابن كيران** عرضا اجتماعيا بلغت كلفته **6 مليار درهم**، دون احتساب المبلغ الذي اقترحته الحكومة للزيادة في الأجر لتتحمل الدولة الرفع من مساهمات موظفي القطاع العام في الصندوق المغربي للتقاعد.

أبريل 2019: خصصت **حكومة الدكتور سعد الدين العثماني** غلافا ماليا يبلغ أزيد من **8 مليار درهم**، في إطار الاتفاق الاجتماعي بتاريخ 25 أبريل 2019.

أبريل 2022: خصصت **حكومة السيد عزيز أخنوش** غلافا ماليا يبلغ **3,5 مليار درهم**، المخصص للاتفاق في شقه العمومي، في إطار الاتفاق الاجتماعي 30 بتاريخ أبريل 2022.

دجنبر 2014: **دخول القانون المنظم للتعويض عن فقدان الشغل حيز التنفيذ، بعد 10 سنوات** على صدور مدونة الشغل في 2004 التي تنص على هذه الآلية في المادتين 53 و59.

2015: **تعبئة 250 مليون درهم كدفعة أولى في صندوق التعويض عن فقدان الشغل،** في إطار التزام الدولة بالمساهمة ب 500 مليون درهم، موزعة على ثلاث سنوات، 250 مليون درهم في السنة الأولى والباقي يصرف عند الحاجة موزعة إلى 125 مليون درهم في السنة الثانية و125 مليون درهم في السنة الثالثة.

5 الحوار الاجتماعي: الوفاء بالالتزامات وتقديم عروض حقيقية

حكومة الأستاذ ابن كيران		حكومة الدكتور العثماني	حكومة السيد أخنوش
موقف النقابات في 2014	موقف النقابات في 2016	موقف النقابات في 2019	موقف النقابات في 2022
رفضت جل النقابات التوقيع على الاتفاق.	رفضت جل النقابات العرض الحكومي وقدمت مذكرة تضمنت مطالب يقدر أثرها المالي ب 40 مليار درهم سنويا، وقبل نهاية الحوار الاجتماعي، سارعت جل المركزيات النقابية إلى الدعوة إلى إضراب وطني في الوظيفة العمومية.	وقع الاتفاق كل من الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ورفضت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التوقيع.	وقع الاتفاق كل من الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية.

المحور 4

برامج نوعية للتأهيل التنموي المجالي والاجتماعي

1. البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية
2. برامج التأهيل والتنمية الحضرية
3. برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة
4. برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية
5. تمليك الأراضي الجماعية الو اقعة داخل دو ائر الري لفائدة ذوي الحقوق
6. برنامج منح تجديد حظيرة سيارات الأجرة
7. برنامج منح تأهيل وتجديد وتكسير مركبات النقل العمومي الطرقي للمسافرين والبضائع

1 البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية للمملكة

7 نونبر 2015: جلالة الملك يترأس بالعيون حفل إطلاق استراتيجية تنفيذ النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية (2016-2021)

البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية، رصد لها غلاف مالي إجمالي أَوَّلِي قُدِّرَ ب77 مليار درهم، قبل رفعه إلى 85 مليار درهم.

يتضمن عقود برامج لإنجاز ما يفوق 700 مشروع، ضمنها مشاريع كبرى ومهيكلة، منها الطريق السريع تزنيت-الداخلة على طول 1.055 كلم (10 مليار درهم)، والبرنامج الصناعي فوسبوكراع بالعيون (17,8 مليار درهم)، ومواقع الطاقة الريحية والطاقة الشمسية في العيون وطرفاية وبوجدور بطاقة إجمالية تقدر ب 600 ميغاواط (8,7 مليار درهم)، وميناء الداخلة الأطلسي (10 مليار درهم)، وبرامج التأهيل الحضري (3,4 مليار درهم).

حصيلة التنفيذ كما قدمها رئيس الحكومة أمام مجلس النواب في الجلسة الشهرية يوم 30 نونبر 2020: تنفيذ البرنامج يسير وفق الجدولة الزمنية المسطرة، حيث إن إنجاز جل المشاريع يسجل نسبا متقدمة تجاوزت 70 %، منها 179 مشروعا تم الانتهاء الفعلي من إنجازها، ودخلت مرحلة الاستغلال بكلفة إجمالية تقدر بـ 13.2 مليار درهم، و336 مشروعا في طور الإنجاز بكلفة إجمالية قدرها 46.88 مليار درهم، في حين لم يتم الشروع بعد في إنجاز 236 مشروعا كلفتها الإجمالية قدرها 25 مليار درهم.

برامج التأهيل والتنمية الحضرية

2

برامج ومشاريع التأهيل والتنمية الحضرية :

1) برنامج التنمية المندمجة لطنجة الكبرى (2013-2017) : 7,6 مليار درهم.
2) برنامج التأهيل الحضري المندمج لمدينة سلا (2014-2016) : 1,04 مليار درهم.
3) برامج تنمية وتطوير مدينة مراكش (2014-2017) : 5,92 مليار درهم.
4) البرنامج المندمج للتنمية الحضرية لمدينة الرباط (2014-2018) : 9,42 مليار درهم.
5) برنامج إعادة تهيئة المجال الحضري والاقتصادي لمدينة تطوان (2014-2018) : 4,5 مليار درهم.
6) برنامج تنمية مدينة الدار البيضاء الكبرى (2015-2020) : 33,6 مليار درهم.
7) برنامج التنمية الحضرية لأكادير (2020-2024) : 6 مليار درهم.

برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة

3

- **برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط:**

منذ إحصاء المباني الآيلة للسقوط سنة 2012 والذي خلص إلى وجود 43.734 بناية آيلة للسقوط، تم تنفيذ مجموعة من البرامج مكنت من معالجة 36.423 بناية (83% من مجموع البنايات المحصية)، بتكلفة مالية بلغت 5,38 مليار درهم.

- **برامج تأهيل وتثمين المدن العتيقة:**

منذ 2017: أعطيت الانطلاقة ل 6 برامج لتأهيل وتثمين المدن العتيقة بكل من فاس، الرباط، مراكش، سلا، مكناس، تطوان والصويرة بتكلفة مالية تقدر ب 4,287 مليار درهم.

برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

4

وضع برنامج مندمج لمحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية في العالم القروي 2016-2022 بهدف معالجة الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية بهذه المناطق: تعبئة غلاف مالي إجمالي قدره 50 مليار درهم لإنجاز 20.800 مشروعا تغطي 24.290 دوارا، لفائدة 12 مليون مستفيدا، وتنفيذ أنشطة مصاحبة بغلاف مالي قدره 5,8 مليار درهم في مجالات الأنشطة المدرة للدخل، والأنشطة الثقافية والرياضية، وأنشطة محاربة الهشاشة.

وتهدف مشاريع هذا البرنامج، إلى فك العزلة عن الساكنة القروية وتحسين ظروف عيشها، وولوجها للخدمات الأساسية في مجال الماء الصالح للشرب والكهرباء والتعليم والصحة، بالإضافة لإنشاء الطرق والمسالك القروية من أجل تيسير التنقل.

4 برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

8 يونيو 2022: تقديم حصيلة برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بعد 6 سنوات من التنزيل.

تم تنفيذ 6 مخططات عمل سنوية للتنمية من أصل 7 مخططات تهم كل جهات المملكة، عبئت لها ميزانية تقدر بـ 41 مليار درهم **أي ما يفوق 82 % من الميزانية المبرمجة إلى غاية 2023.**

استفاد من البرنامج ما يقرب من 14 مليون نسمة بـ 1.066 جماعة قروية (83 % من إجمالي الجماعات القروية بالمملكة).

مكن البرنامج من إنشاء حوالي 14 ألف كلم من الطرق والمسالك القروية.

تم القيام بـ21 ألف عملية ربط بشبكة الماء.

تم تزويد 821 دوارا بالكهرباء.

تم إنجاز 1.984 و567 عملية بناء وتأهيل للبنية التحتية الأساسية لقطاعي الصحة والتعليم على التوالي.

تم القيام بـ109 عملية تجهيز واقتناء 712 حافلة مدرسية وكذا 606 سيارة إسعاف ووحدة طبية متنقلة.

كما ساهمت مشاريع بناء المؤسسات التعليمية والداخليات ومراكز الإيواء والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي في تحسين مؤشرات التمدرس بالعالم القروي، **حيث ارتفعت نسبة تمدرس الفتيات بالمناطق المستهدفة لتصل إلى 60٪، أي بزيادة 15٪ مقارنة مع سنة 2017.**

مكن البرنامج **من توفير ما يقرب من 103 مليون يوم عمل و 234.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.**

5 تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق

- يومي 8 و9 دجنبر2015 بالصخيرات: تنظيم المناظرة الوطنية في موضوع **"السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، والتي سجلت تحولا نوعيا وأعطت دفعة قوية لعملية تمليك الأراضي الجماعية، التي عرفت إكراهات وصعوبات كبيرة في التنفيذ منذ عقود.

- **جلالة الملك يدعو في رسالته السامية التي وجهها إلى المشاركين في أشغال هذه المناظرة إلى الإسراع في عملية تمليك هذه الأراضي لفائدة ذوي الحقوق: ..."وفي هذا الصدد ندعو الى تظافر الجهود من أجل إنجاح عملية تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق مع مجانية التمليك."...**

- يونيو 2017: تمويل قدره 33 مليون دولار على مدى 5 سنوات، في إطار برنامج حساب تحدي الألفية الموقع بين الحكومتين المغربية والأمريكية، من أجل إنجاز عمليات تمليك الأراضي الواقعة في دوائر الري بمساحة قدرها 67.000 هكتار بمنطقتي الغرب والحوز.

- 27 يونيو 2019: الإطلاق الرسمي لعملية تمليك 67 ألف هكتار من الأراضي الجماعية بدائرتي الري للغرب والحوز بشكل مجاني لفائدة 31.000 مستفيدا.

30 نونبر 2015، توقيع الميثاق الثاني من برنامج التعاون الثاني بين الحكومة المغربية والأمريكية (هيئة تحدي الألفية)، بغلاف مالي يبلغ 460,5 مليون دولار أمريكي، تنضاف إليه مساهمة من الحكومة المغربية تعادل قيمتها على الأقل 15% من المساهمة الأمريكية، وذلك بهدف الرفع من جودة الرأسمال البشري وتحسين إنتاجية العقار، وذلك بعد إنقاذ الميثاق الأول في الدقائق الأخيرة والذي كان على وشك الإقفال.

30 يونيو 2017: دخول الميثاق الثاني حيز التنفيذ.

برنامج منح تجديد حظيرة سيارات الأجرة

6

سيارات الأجرة من الصنف الأول (الكبير):

- المرسوم رقم 2-14-469 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1435 (18 يوليو 2014) والمتعلق بتحديد شروط تخويل منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول.

تبلغ منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (الكبيرة)، 80 ألف درهم (8 ملايين سنتيم) عن كل سيارة أجرة يتم سحبها من السير بصفة نهائية ووضعها رهن إشارة الوكيل المسوق بهدف تحطيمها واستبدالها بسيارة جديدة.

سيارات الأجرة من الصنف الثاني (الصغير):

- المرسوم رقم 2.09.611 الصادر في 13 من محرم 1431(30 ديسمبر 2009) بتحديد شروط وكيفيات تخويل منحة تجديد سيارات الأجرة من الدرجة الثانية.

- المرسوم رقم 2.16.261 الصادر في 3 رمضان 1437 (9 يونيو 2016) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.09.611 بتاريخ 13 من محرم 1431)30 ديسمبر 2009(بتحديد شروط وكيفيات تخويل منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني.

تبلغ منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول (الصغيرة)، 30 في المائة من ثمن المَركبة الجديدة، على ألا تتجاوز القيمة المالية 35 ألف درهم، عن كل سيارة أجرة قديمة يتم سحبها واستبدالها بسيارة جديدة.

مكن هذا البرنامج منذ انطلاقته وإلى غاية متم شتنبر 2021، من تجديد ما يفوق **52.500 مركبة** مستعملة كسيارة أجرة من الصنفين الكبير والصغير، وذلك بنسبة تناهز **68 في المئة من أسطول سيارات الأجرة** المستغلة بهذا النوع، وهو ما أدى إلى تجديد أسطول سيارات الأجرة وسجل تحسّنا هاما في ظروف تنقل مستعملي سيارات الأجرة، ومن تحسين ظروف العمل والدخل بالنسبة للمهنيين، من خلال التقليص من تكاليف استغلال سيارات الأجرة وكذا من الحدّ من حوادث السير.

برنامج منح تجديد حظيرة سيارات الأجرة

6

المواد 5، 6، 7 و 8 من قانون المالية 2014 - إحداث مجموعة من المنح خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير2014 إلى 31 ديسمبر 2016: منحة تأهيل مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق، ومنحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل العالم القروي ومنحة تكسير مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير.

برسم قانون المالية 2014، تتحمل ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية تمويل هذه المنح في حدود سقف سنوي يبلغ **330 مليون درهم**.

المادة 11 المكررة من قانون المالية 2018 (من فاتح يناير 2018 إلى 31 دجنبر 2020) + مركبات الإغاثة وسيارات تعليم السياقة، والمادة 7 المكررة من قانون المالية 2019 (من فاتح يناير 2019 إلى 31 دجنبر 2023):

إحداث منحة تجديد ومنحة تكسير المركبات المخصصة لخدمات، النقل العمومي الجماعي للمسافرين، والنقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل العالم القروي عبر الطرق، والنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، ومركبات الإغاثة المعدة لقطر المركبات المعطلة او المصابة بحادثة، والمركبات المخصصة لتعليم السياقة

برسم قانون المالية 2018، تتحمل ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية في حدود سقف سنوي لا يقل عن **150 مليون درهم** تمويل هذه المنح ويمكن رصد مساهمة من الميزانية العامة لهذا الغرض لفائدة المرفق.

برسم قانون المالية 2019، تتحمل ميزانية مرفق الدولة المسير بصورة مستقلة المسمى مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية في حدود سقف سنوي لا يقل عن **250 مليون درهم** تمويل هذه المنح ويمكن رصد مساهمة من الميزانية العامة لهذا الغرض لفائدة المرفق.

المحور 5

الوضعية بعد 10 سنوات من تدبير العدالة والتنمية

فقرات من الصفحات II و III من التقرير السنوي لبنك المغرب برسم السنة المالية 2021:

"على الصعيد الوطني، سجل الاقتصاد نموا بنسبة 7,9%، وهو أعلى معدل يحقق منذ سنة 1997. وإضافة إلى أثر الأساس، يعزى هذا الأداء إلى عدة عوامل، من ضمنها التقدم الاستثنائي المحرز على مستوى حملة التلقيح، وإطلاق جلالتكم لبرنامج الإقلاع الاقتصادي بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم، والإبقاء على التحفيزات النقدية والمالية وكذا الظروف المناخية المواتية التي ميزت الموسم الفلاحي...

وأدى انتعاش الاقتصاد الوطني إلى ارتفاع ملموس في العائدات الضريبية، شمل كافة فئات الضرائب باستثناء الضريبة على الشركات وساهم، إلى جانب التعبئة الكبيرة للتمويلات الخاصة، في التخفيف من تفاقم تكاليف المقاصة المرتبط بالتزايد الحاد في الأسعار الدولية للمنتجات المدعمة. وبذلك، عرفت وضعية المالية العمومية تحسنا نسبيا بعد التدهور المسجل سنة 2020 والذي دفع بالحكومة إلى اعتماد قانون مالية تعديل. هكذا، تقلص عجز الميزانية، دون احتساب عائدات تفويت مساهمات الدولة، من 7,1 %من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9% وتراجعت نسبة مديونية الخزينة من 72,2% إلى 68,9% من الناتج الداخلي الإجمالي، مع انخفاض مكونها الداخلي إلى 53,1% والخارجي إلى 15,9%.

وفيما يخص الحسابات الخارجية، كان لتحسن الطلب سواء على المستوى الوطني أو الدولي أثر ملحوظ على المبادلات التي سجلت منوا ملحوظا. فقد تزايدت الصادرات بنسبة 25 ،% مدعومة بالأساس بالأداء الجيد لقطاع الفوسفاط ومشتقاته والمهن العالمية للمغرب.

وبعد الصمود المسجل في 2020، تصاعدت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى مستوى قياسي بلغ 93,7 مليار درهم، مام مكن من احتواء تفاقم العجز الجاري في 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك، ظل الاقتصاد الوطني يتمتع بجاذبية نسبية حيث بلغ تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يعادل 2,5 %من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي ظل هذه الظروف، تحسنت الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بنسبة 3,2% إلى 330,8 مليار درهم، أي ما يناهز 6 أشهر من واردات السلع والخدمات."

الوضعية بعد عشر سنوات من تدبير العدالة والتنمية

مقتطف من خطاب جلالة الملك يوم الجمعة 8 أكتوبر 2021 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة:

"ومن جهة أخرى، يعرف الاقتصاد الوطني انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما. فبفضل التدابير التي أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، إن شاء الله، نسبة نمو تفوق 5.5 في المائة سنة 2021. وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقاري.

ومن المتوقع أن يسجل القطاع الفلاحي، خلال هذه السنة، نموا متميزا يفوق 17 في المائة، بفضل المجهودات المبذولة لعصرنة القطاع، والنتائج الجيدة للموسم الفلاحي.

كما حققت الصادرات ارتفاعا ملحوظا، في عدد من القطاعات، كصناعة السيارات، والنسيج، والصناعات الإلكترونية والكهربائية.

ورغم تداعيات هذه الأزمة، تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، بحوالي 46 في المائة، إلى غاية شهر غشت الماضي.

وقد ساهمت هذه التطورات، في تمكين المغرب من التوفر على احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تمثل سبعة أشهر من الواردات.

ورغم الصعوبات والتقلبات، التي تعرفها الأسواق العالمية، فقد تم التحكم في نسبة التضخم، في حدود 1 في المائة، بعيدا عن النسب المرتفعة لعدد من اقتصادات المنطقة.

وهي كلها مؤشرات تبعث، ولله الحمد، على التفاؤل والأمل، وعلى تعزيز الثقة، عند المواطنين والأسر، وتقوية روح المبادرة لدى الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين.

والدولة من جهتها، ستواصل هذا المجهود الوطني، لا سيما من خلال الاستثمار العمومي، ودعم وتحفيز المقاولات.

وفي هذا السياق الإيجابي، ينبغي أن نبقى واقعيين، ونواصل العمل، بكل مسؤولية، وبروح الوطنية العالية، بعيدا عن التشاؤم، وبعض الخطابات السلبية."

سنة من عمل حكومة 8 شتنبر 2021

أولا- تحميل المسؤولية في كل مرة، وبطريقة غير مسبوقة، للحكومتين السابقتين:

عقدة الشرعية مع العجز في الإنجاز "حكومة الكفاءات و تستاهل أحسن؟"، مقابل الشرعية الشعبية الواضحة والإنجازات الإصلاحية والتنموية البينة.

ثانيا- التراجع بدون شرح ولا مقدمات عن الشروط و اللاءات السابقة:

1. الاعتراف بجدوى إصلاح أنظمة التقاعد:

- 2022: أنظمة التقاعد تصرف المعاشات بشكل طبيعي، عوض التوقف الذي كان متوقعا في غياب الإصلاح.

2. الاعتراف بجدوى إصلاح منظومة المقاصة:

- 2012: نفقات المقاصة تتجاوز 48 مليار برسم دعم المواد النفطية لوحدها.

- 2022:
- اقتصاد متوقع في نفقات المقاصة يتجاوز 70 مليار درهم برسم دعم المواد النفطية، كانت ستتحملها الميزانية في غياب الإصلاح.
- زيادة مرتقبة في الموارد بما يناهز 15 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة على المحروقات.
- توفيراعتمادات مالية لتمويل الاستثمار، والتعليم، والصحة، وتعميم الحماية الاجتماعية.
- قطع مع الريع النفطي ومع التفاوت الكبيرفي الاستفادة من الدعم بين شرائح المجتمع.

3. الاعتراف بجدوى الدعم المباشر:

- 2012: إنشاء صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

- 2021: إنشاء صندوق تعميم الحماية الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي.

ثالثا- صمت الحكومة وعجزها البين أمام موجة غلاء أسعار المحروقات والأسعار بصفة عامة وغياب الإرادة وعدم القدرة على التصدي للمضاربات والتلاعب بالأسعار للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

رابعا- وعود تنتظر التحقيق:

1. **خلق مليون منصب شغل مباشر خلال الخمس سنوات المقبلة.**
2. **إخراج مليون أسرة من عتبة الفقر والهشاشة.**
3. **إدخال 400 ألف أسرة قروية إلى الطبقة الوسطى.**
4. **رفع نسبة نشاط النساء إلى أزيد من 30% عوض 20% حاليا.**
5. **رفع الأجرة الصافية الشهرية للأساتذة الجدد إلى 7.500 درهم.**
6. **ضمان دخل حده الأدنى 1000 درهم لفائدة المسنين الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة، واعتبارا من 2022 سيتم تخويلهم مبلغ شهري قدره 400 درهم، وسيشهد هذا المبلغ زيادة تدريجية سنة 2023 ثم سنة 2024 قبل أن يصل إلى 1000 في 2026.**
7. **إحداث منحة قدرها 2000 درهم عند ولادة الطفل الأول، و1000 درهم في الحمل الثاني ابتداء من 2023.**
8. **دعم الجمعيات العاملة في مجال الاعاقة، بميزانية سنوية قدرها 500 مليون درهم، ابتداء من سنة 2022.**
9. **...**

إنجازات في العمق غير قابلة للمحو وعصية على النسيان

- أحد أهم وأكبر إنجازات التجربة الحكومية للعدالة والتنمية هي المساهمة، تحت قيادة جلالة الملك، في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية و اقتصادية واجتماعية حرجة إلى مرحلة جديدة عنوانها عودة الثقة وزيادة اهتمام المواطن بتدبير الشأن العام، وصيانة قدرة المغرب كنموذج متميز باستقراره وقوي بوحدته أن يحافظ على مصالحه ويعزز إشعاعه الخارجي ويحقق إنجازات كبيرة في صون وحدته الترابية.
- إرساء نموذج جديد في تدبير الشأن العام يقوم على نظافة اليد وإعلاء المصلحة العامة والتفاني في خدمة الوطن والمواطنين والتعاون بين المؤسسات وتحمل المسؤولية و اتخاذ القرارات اللازمة عوض الارتهان أو الاستكانة إلى الانتظارية والحسابات السياسوية والانتخابية الضيقة.
- القيام بسلسلة من الإصلاحات الكبيرة والقرارات والتدابير و الإجراءات الصعبة ساهمت في استعادة مصداقية الحياة السياسية وإنقاذ المالية العمومية واستعادة التوازنات الكبرى وتقوية جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني وتصحيح الاختلالات الاجتماعية وإعادة الاعتبار للفئات والمجالات الهشة.

2021 - 2012
عشر سنوات
من المساهمة في الاستقرار
وإنجاز الإصلاحات وتحقيق التنمية

حزب العدالة والتنمية

ⵓⵔⴰⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵜⴰⵎⵏⵎⵉⵔⵜ

Parti de la Justice et du Développement

الأربعاء فاتح ربيع الأول 1444هـ الموافق لـ 28 شتنبر 2022م